



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك



التقرير الربع السنوي حول

الآوضاع البترولية العالمية

الربع الثالث - تموز / يوليو - أيلول / سبتمبر
2021



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثالث - تموز / يوليو - أيلول / سبتمبر
2021

إعداد
ماجد إبراهيم عامر
باحث اقتصادي أول





تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الرامية لرصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الرابع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الثالث من عام 2021.

يتناول الجزء الأول من التقرير الواقع والأفاق المستقبلية للتطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما الجزء الثاني، فيستعرض التطورات في المؤشرات الرئيسية لأسواق النفط العالمية، والتمثلة في أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. وخصص الجزء الثالث لمتابعة آخر التطورات في مجال الطاقات المتعددة. ويستعرض الجزء الرابع المستجدات في الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصص الجزء الخامس لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما الجزء السادس فيتناول التطورات الحاصلة في اتفاق باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة به، ويتناول الجزء السابع الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض الجزء الثامن والأخير من التقرير الأفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لرأسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدرًا مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على دولنا الأعضاء.

وَاللَّهُ وَلِي التَّوْفِيقُ ، ،

الأمين العام

علي سبت بن سبت



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
9	أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية
13	١. التطورات في الاقتصادات المتقدمة
14	٢. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة
14	ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية
14	١. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية
14	أ. الأسعار الفورية للنفط الخام
19	ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام
21	ج. أسعار بعض المنتجات النفطية
24	٢. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2021
24	أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق
24	- الإمدادات النفطية العالمية
35	- الطلب العالمي على النفط
42	- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة
48	ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط
50	٣. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية
50	أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية
52	ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية
54	ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية
55	٤. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
58	ثالثاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقة المتعددة
67	رابعاً : الهيدروجين
76	خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية
88	سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ
93	سابعاً : الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك
96	ثامناً : الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب



رقم الصفحة	قائمة الأشكال
13	الشكل 1: التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي
16	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبيك
18	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبيك وخام برنت وخام غرب تكساس
19	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء
23	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية
25	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
27	التطورات الربع السنوية لإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية
30	الشكل 8: التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية
32	الشكل 9: المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة
33	الشكل 10: تطور إجمالي عدد الآبار المحفرة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية
36	الشكل 11: التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط
45	الشكل 12: تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمس السابقة
48	الشكل 13: تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع
58	الشكل 14: التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية
59	الشكل 15: التطورات الربع السنوية في الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقة المتجددة
60	الشكل 16: الاستثمارات في مشروعات الطاقة الشمسية الجديدة
61	الشكل 17: الاستثمارات في مشروعات طاقة الرياح
62	الشكل 18: توزع الاستثمارات بين مشروعات طاقة الرياح البحرية والبرية
63	الشكل 19: الاستثمارات العالمية في عمليات الاندماج والاستحواذ/ شراء الأسهم في شركات الطاقة المتجددة



رقم الصفحة	قائمة الأشكال	
64	استثمارات الأسواق العامة في شركات الطاقة المتجددة ومرافق التخزين العالمية	الشكل 20:
65	الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقة المتجددة، وفقاً للمجموعات الدولية	الشكل 21:
65	الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقة المتجددة، وفقاً للقطاع	الشكل 22:
67	توزيع حصة مصادر الوقود المختلفة من إجمالي الطلب العالمي النهائي على الطاقة وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، (2050 – 2020)	الشكل 23:
69	مصادر إنتاج الهيدروجين، عام 2020	الشكل 24:
69	مصادر إنتاج الهيدروجين وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، (2050 – 2020)	الشكل 25:
70	قدرة التحليل الكهربائي المركبة الجديدة على أساس المشروعات قيد الإنشاء أو المخطط لها، (2030 – 2021)	الشكل 26:
72	الطلب على الهيدروجين وفقاً للقطاع في سيناريو التعهدات المعلنة وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، (2020 – 2050)	الشكل 27:
73	تكلفة إنتاج الهيدروجين وفقاً للتكنولوجيا المستخدمة في عام 2020، وفي سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية 2030 و 2050	الشكل 28:
73	تكلفة إنتاج الهيدروجين من أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح في عام 2030	الشكل 29:
80	نسبة الارتفاع في أسعار مصادر الطاقة المختلفة خلال الفترة (أكتوبر 2020 - أكتوبر 2021)	الشكل 30:
81	تطور أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الأوروبية منذ أبريل 2021	الشكل 31:
82	تطور نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء بالاتحاد الأوروبي (EU-27)	الشكل 32:
87	عقود الطاقة الآجلة تشير إلى ارجحية انخفاض أسعار الطاقة بدرجة معتدلة في الشهور القادمة	الشكل 33:
94	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام ب الصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	الشكل 34:
95	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	الشكل 35:



رقم الصفحة	قائمة الجداول	
12	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية.	الجدول 1:
16	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبيك وخام برينت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية.	الجدول 2:
22	المتوسط الرابع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية.	الجدول 3:
25	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.	الجدول 4:
32	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة.	الجدول 5:
35	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية.	الجدول 6:
38	تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	الجدول 7:
42	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	الجدول 8:
47	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الرابع.	الجدول 9:
52	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	الجدول 10:
52	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	الجدول 11:
56	تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية.	الجدول 12:
57	تطور كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية.	الجدول 13:
93	التطور الرابع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.	الجدول 14:



أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

واصل أداء الاقتصاد العالمي تعافيه خلال الربع الثالث من عام 2021، ولكن سلالة دلتا المتحورة سريعة الانتشار من فيروس كورونا المستجد والتتصدعت الاقتصادية المزمنة التي أحذتها الجائحة قد تسببت في كبح وتيرة هذا التعافي. وبشكل عام، تناطت المخاطر التي تهدد آفاق الاقتصاد العالمي، وأصبحت المفاضلات بين السياسات أكثر تعقيداً.

هذا وظل التباعد الملحوظ في الآفاق الاقتصادية بين الدول مصدراً رئيسياً للفقق، وترجع هذه المسارات الاقتصادية المتباude إلى النقاولات الكبيرة في إمكانية الحصول على اللقاحات وفي الدعم المقدم من السياسات. فعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، تم احراز تقدم ملحوظ في العودة إلى النشاط الطبيعي، تزامناً مع حصول قرابة 60% من عدد السكان على جرعتان لللناح الكاملة، فضلاً عن التوجه نحو تقديم جرعتان معززة. في حين لا يزال نحو 96% من عدد السكان في الاقتصادات النامية والناشئة دون تطعيم، مع تشديد أوضاع التمويل وزيادة مخاطر ارتفاع معدلات التضخم عن المستهدف، مما دفع تلك الاقتصادات إلى الإسراع بسحب الدعم المقدم من سياساتها رغم تنامي القصور الذي تشهده في الناتج المحلي الإجمالي.

وفرضت سلسلة انقطاعات الإمدادات تحدياً إضافياً أمام السياسات الاقتصادية، فمن جانب أدى تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد وأضطرابات الطقس إلى نقص مدخلات الإنتاج الرئيسية وتراجع نشاط الصناعات التحويلية في عدة دول. ومن جانب آخر، تسبب هذا النقص في الإمدادات إلى جانب إطلاق الطلب المكثف وارتفاع أسعار السلع الأولية، في تسارع معدلات التضخم في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ومعظم الاقتصادات النامية والناشئة.

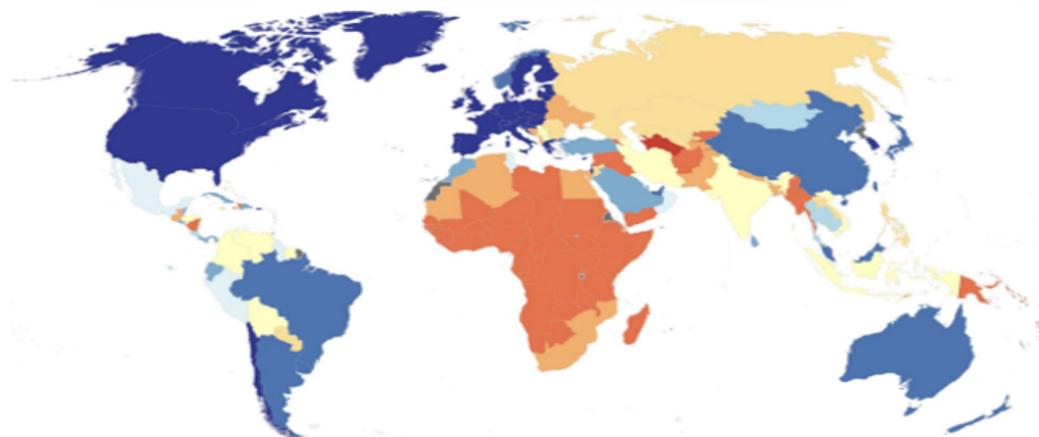
واستمراراً لسعها نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، قامت دول أوبك+ بتمديد القرار المتخذ في الاجتماع الوزاري العاشر لدول أوبك+ (أبريل 2020) بشأن خفض الإنتاج حتى نهاية شهر ديسمبر 2022، مع تعديل إجمالي إنتاجها بالزيادة بمقدار 400 ألف برميل/يوم على أساس شهري بدءاً من شهر أغسطس 2021، حتى يتم التخلص التدريجي من تخفيض الإنتاج البالغ 5.8 مليون برميل/يوم، والمتوقع تحقيقه في شهر سبتمبر 2022.



هذا وقد أشار صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير له حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أكتوبر 2021، إلى أن التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي تؤكد على أن "جائحة فيروس كورونا المستجد لن تنتهي في أي مكان، حتى تنتهي في كل مكان"، ومن ثم يجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لضمان حصول كل الدول على اللقاحات على أساس عادل، والتغلب على التردد فيأخذ اللقاح عند توافر قدر كافي من الإمدادات، وضمان تحقيق آفاق اقتصادية أفضل للجميع. حيث أن استمرار تأثير تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد إلى الأجل المتوسط، من شأنه أن يخفض إجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار تراكمي قدره 5.3 تريليون دولار على مدار الخمسة أعوام القادمة مقارنة بالتوقعات الحالية.

"فجوة اللقاح الكبيرة"

استمرار جائحة كوفيد-19 لفترة أطول بسبب الفشل في توصيل اللقاحات والتردد في أخذها يمكن أن يزيدا من انخفاض إجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار 5.3 تريليون دولار على مدار خمس سنوات (إمدادات اللقاح الفعلية المتوقعة بنهاء عام 2021، على أساس النسبة المئوية من السكان)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

كما أوضح صندوق النقد الدولي أن جائحة فيروس كورونا المستجد وتغير المناخ تهددان بتفاقم التباين الاقتصادي بين اقتصادات العالم. ويمكن المساعدة على تقليل هذا التباين من خلال تضافر الجهود متعددة الأطراف لضمان توفير سبولة دولية كافية للاقتصادات ذات القيود على السيولة، مع الإسراع بتنفيذ الإطار المشترك لمجموعة دول العشرون (G20) المعنى بإعادة هيكلة الديون التي يتعدى الاستمرار في تحملها.



ومن شأن النمو الأضعف في الاقتصاد العالمي أن يؤدي بدوره إلى زيادة التأثير السلبي على ديناميكية الدين العالمي الذي ارتفع حجمه بمقدار 4.8 تريليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2021 ليصل إلى 296 تريليون دولار وهو أعلى مستوى له على الإطلاق، وفقاً لأحدث تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي في شهر سبتمبر 2021، والذي يشير أيضاً إلى أن نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد انخفضت للمرة الأولى منذ بدء جائحة فيروس كورونا المستجد لتصل إلى 353% في الربع الثاني من عام 2021، ومع ذلك فإن هذه النسبة لا تزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

وتتبادر التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2021 بمعدل 5.9%， وهو مستوى أقل بشكل طفيف من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 6%. بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 4.9% في عام 2022، وهو نفس مستوى التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق، كما يوضح **الجدول (1)** والشكل (1).



الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2021-2022) (%)

		التوقعات الأولية في نهاية 2021		التوقعات الأولية في نهاية 2021		
		الربع الثاني من عام 2021	الربع الثالث من عام 2021	الربع الثاني من عام 2021	الربع الثالث من عام 2021	(%)
2022	2021	2022	2021	2022	2021	
-	(0.1)	4.9	6.0	4.9	5.9	العالم
0.1	(0.4)	4.4	5.6	4.5	5.2	الاقتصادات المتقدمة
0.3	(1.0)	4.9	7.0	5.2	6.0	الولايات المتحدة
-	0.4	4.3	4.6	4.3	5.0	منطقة اليورو
0.2	(0.2)	4.8	7.0	5.0	6.8	المملكة المتحدة
0.2	(0.4)	3.0	2.8	3.2	2.4	اليابان
(0.1)	(0.1)	5.7	8.1	5.6	8.0	الصين
-	-	8.5	9.5	8.5	9.5	الهند
(0.4)	(0.1)	1.9	5.3	1.5	5.2	البرازيل
(0.2)	0.3	3.1	4.4	2.9	4.7	روسيا

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو وأكتوبر 2021.



الشكل (1)
التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي، 2021 – 2022 (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو وأكتوبر 2021.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات في نهاية الربع الثالث من عام 2021 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2021 بمعدل 5.2%， وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الثاني من عام 2021 البالغة 5.6%. يعكس هذا التعديل في التوقعات إلى حد كبير تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية بسبب اضطرابات الإمدادات وتراجع الاستهلاك في الربع الثالث، وألمانيا بسبب نقص المدخلات الرئيسية الذي يؤثر على نشاط التصنيع، واليابان بسبب تأثير حالة الطوارئ المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد والتي أمتدت خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2021.

بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 4.5% في عام 2022، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 4.4%. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى النظرة المستقبلية الإيجابية للاقتصاد الأمريكي في ظل مشروع قانون البنية التحتية الذي تم إقراره مؤخرًا والتشريع المتوقع لقوى شبكة الأمان الاجتماعي بما يعادل 4 تريليون دولار



على مدى العشرة الأعوام القادمة، فضلاً عن المنح والقروض المتوقعة في اقتصادات الاتحاد الأوروبي، كما يوضح الجدول (1) المشار إليه سابقاً.

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث تم خفض توقعات معدل نمو اقتصاد الصين خلال عام 2021 بشكل طفيف إلى 8% مقارنة بالتوقعات في نهاية الربع السابق البالغة 8.1%， بسبب تقليص الاستثمار العام بشكل أقوى من المتوقع، هذا وقد سجل معدل نمو الاقتصاد الصيني 4.9% في الربع الثالث من عام 2021، وهي أبطأ وتيرة خلال عام، متأثراً بأزمة الطاقة وانقطاع التيار الكهربائي وتعطل سلاسل الإمدادات والتقلبات في القطاع العقاري. ومن جانب آخر، استقرت توقعات نمو الاقتصاد الهندي عند معدل 9.5% وهو نفس مستوى التوقعات السابقة. في حين تم رفع توقعات النمو في الاقتصاد الروسي بدعم من الطلب المحلي الأقوى من المتوقع. هذا وستكون بعض تلك الدول التي تواجه أزمات صحية واقتصادية ومالية متزامنة بحاجة إلى مزيد من المساعدة من الاقتصادات المتقدمة ومن المؤسسات المالية الدولية، حيث تتمكن من الحد من تأثير تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثالث من عام 2021 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

ارتفعت أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2021، بدعم من قوة أساسيات سوق النفط الفورية على الرغم من أسواق العقود الآجلة المتقلبة خلال شهر أغسطس. حيث تقلصت المخزونات النفطية المتراكمة، بما في ذلك في حوض المحيط الأطلسي، وسط طلب قوي في الولايات المتحدة وأوروبا. وانتعش الطلب على النفط الخام بشكل ملحوظ من مصافي التكرير في آسيا والمحيط



الهادئ على خلفية تخفيف قيود التنقل المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد. في حين زادت مخاطر نقص إمدادات الغاز الطبيعي في أوروبا وأسيا من توقعات نمو الطلب على النفط. كما تلقت الأسعار دعماً إضافياً من تعطل الإمدادات في العديد من المناطق بسبب الانقطاعات المختطف وغير المخطط لها، بما في ذلك اضطرابات إنتاج النفط الخام الأمريكي في خليج المكسيك عقب الإعصار Ida، وصيانة الحقول في بحر قزوين، وبرامج التحميل المنخفضة في العديد من خامات غرب أفريقيا، والتعطل المؤقت في الصادرات الليبية.

وقد حد من الارتفاع في أسعار النفط، تباطؤ عمليات الشراء القوية من المصافي الصينية خلال شهر أغسطس 2021، في ظل حرص استيراد محدودة لمصافي التكرير المستقلة من النفط الخام، وانخفاض عمليات تشغيل المصافي بسبب إعادة إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على التنقل وسوء الأحوال الجوية. فضلاً عن تراجع الطلب على وقود النقل في العديد من الدول الآسيوية الرئيسية الأخرى المستهلكة للنفط، بما في ذلك اليابان خلال نفس الشهر.

بشكل عام، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الثالث من عام 2021 بنحو 5.3 دولار/برميل، أو ما يعادل 7.9% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 72.6 دولار/برميل وهو أعلى مستوى له منذ الربع الثالث من عام 2018، مرتفعاً بنحو 29.2 دولار/برميل، أي ما يعادل 67.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2020. ويوضح **الجدول (2)** والمخطط **(2)**، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2020 – 2021).



الجدول (2)

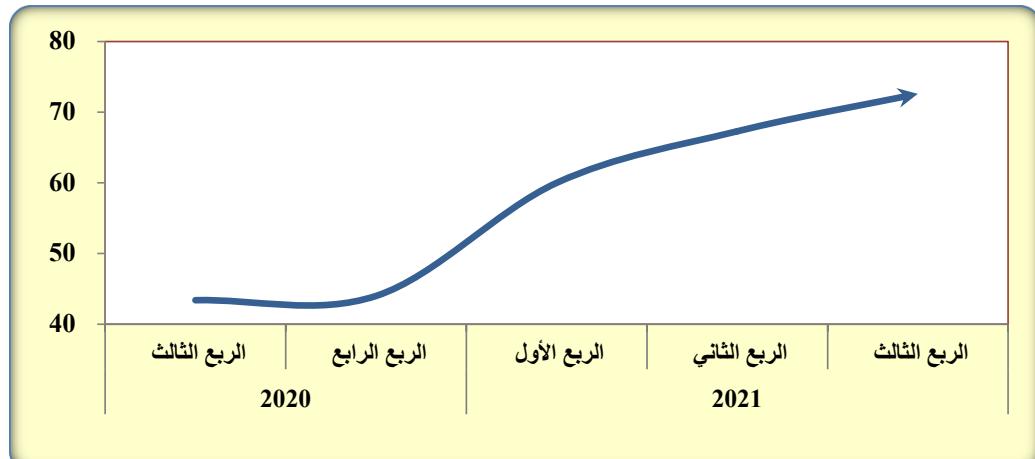
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2020 – 2021)، (دولار/ برميل)

التغير عن الثبات (دولار/ برميل)		2021				2020				الخامات
الربع الثالث 2020	الربع الثاني 2021	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع			
29.2	5.2	72.6	67.3	60.0	44.0	43.4			سلة أوبك منها :	
29.8	5.4	73.4	68.0	61.1	44.1	43.6			خلط الصحراء الجزائري	
29.9	5.3	73.5	68.2	60.5	44.2	43.6			العربي الخفيف السعودي	
28.6	4.8	72.3	67.5	60.1	44.5	43.7			مربان الاماراتي	
29.8	5.3	73.3	67.9	60.3	44.2	43.5			خام التصدير الكويتي	
30.3	5.5	71.9	66.4	59.2	42.0	41.7			السردة الليبي	
28.2	5.1	72.5	67.4	60.4	44.6	44.3			البصرة العراقي	
خامات أخرى :										
28.7	4.6	71.6	66.9	60.0	44.6	42.8			دبي	
29.6	5.5	73.5	68.0	60.6	44.1	43.9			البحري القطري	
30.5	4.8	73.4	68.6	60.8	44.1	42.9			برنت	
29.7	4.5	70.6	66.1	57.8	42.7	40.9			خام غرب تكساس	

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (2)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2020 - 2021) (دولار/ برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



وقد شهد الربع الثالث من عام 2021 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفط الخفيف ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والتقليله عالية المحتوى الكibriتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 1.8 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع الثالث من عام 2021 بالمقارنة مع 1.7 دولار/برميل خلال الربع السابق. كما قل متوسط سعر سلة خامات أوباك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 0.8 دولار/برميل بالمقارنة مع 1.3 دولار/برميل خلال الربع السابق.

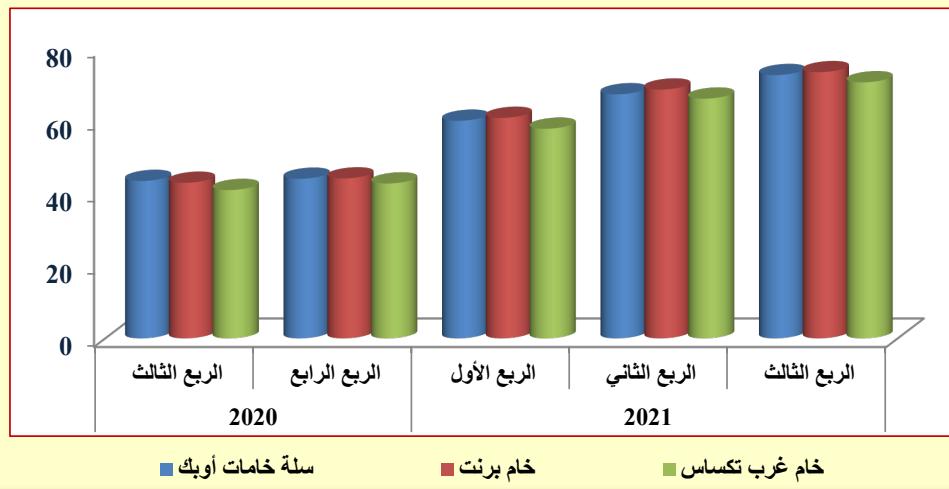
وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متقاونته خلال الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بنحو 4.6 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 71.6 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام برنت بنحو 4.8 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 73.4 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 4.5 دولار/برميل مقارنة بالربع الثاني من عام 2021 ليبلغ 70.6 دولار/برميل.

ويوضح تطور فروقات الأسعار من **الشكل (3)** وال**الجدول (2)** المشار إليه سابقًا، الذي يبين المعدلات السنوية لسعر سلة خامات أوباك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2020-2021).



الشكل (3)

المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2020 - 2021) (دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الثالث من عام 2021 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسارك، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث ارتفع متوسط سعر كلًّا من الخام العربي الخفيف السعودي وخام التصدير الكويتي خلال الربع الثالث من عام 2021 بنسبة 7.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصلـا إلى 73.5 دولار/برميل، و73.3 دولار/برميل على التوالي، وهي مستويات مرتفعةً بنسبة 68.4% بالمقارنة مع الربع المماـثل من العام الماضي.

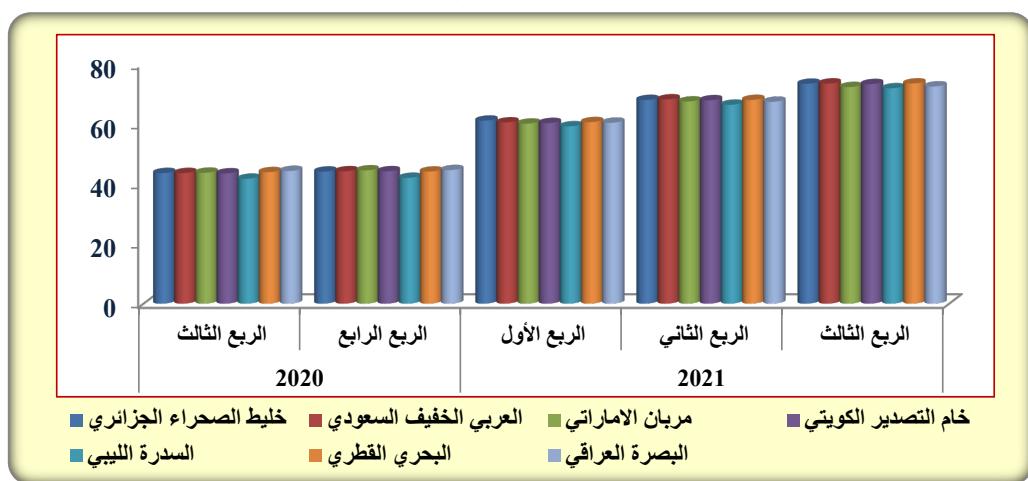
وفـيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام مربان الإمارـاتي بنسبة 7.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 72.3 دولار/برـميل، مرتفـعاً بنسبة 65.5% بالـمقارنة مع الـربع المـماـثل من العام المـاضـي، كما ارتفـع خـام السـدرـة الليـبـيـ بـنـسـبـة 8.3% بـالـمـقـارـنـةـ معـ الـرـبـعـ السـابـقـ ليـصـلـ إـلـىـ 71.9 دـولـارـ/ـبـرـمـيلـ،ـ مـرـتـفـعاـًـ بـنـسـبـة 72.6%ـ بـالـمـقـارـنـةـ مـعـ الـرـبـعـ المـماـثلـ منـ الـعـامـ المـاضـيـ،ـ وـأـرـتـفـعـتـ أـسـعـارـ كـلـ مـنـ الـخـامـ الـجـازـئـيـ وـالـخـامـ الـبـحـرـيـ الـقـطـرـيـ وـالـخـامـ الـعـرـاقـيـ بـنـسـبـة 7.9% وـ8.1%.



و 7.6% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 73.4 دولار/برميل و 73.5 دولار/برميل و 72.5 دولار/برميل على التوالي، مرتفعة بنسبة 68.5% و 67.5% و 63.8% تباعاً بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه إنفاً.

الشكل (4)

المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2020 - 2021)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

انخفضت أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوى لها منذ شهر مايو 2021 في ختام جلسات التداول بالأأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) للأسبوع المنتهي في 20 أغسطس 2021، في أطول سلسلة خسائر يومية متواصلة منذ عام 2019، مسجلة بذلك أكبر أسبوعية في تسعه أشهر، بسبب المخاوف حيال ضبابية آفاق الطلب وسط ارتفاع حالات الإصابة بالمتحور دلتا من فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم.

كما تجدر الإشارة إلى ارتفاع أسعار عقود خام برنت وخام غرب تكساس في الأسواق الآجلة، خلال الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر 2021 إلى أعلى مستوياتها منذ شهر أكتوبر 2018. يأتي ذلك بدعم رئيسي من التوقعات بأن يتجاوز الطلب على النفط مستوى الإمدادات منه وتنبع



الفجوة بينهما، في ظل تخفيف القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا في جميع مناطق العالم، وتوجيه الصين لشركاتها الحكومية بشأن تأمين إمدادات الطاقة لفصل الشتاء بأي تكلفة، مع تفاقم أزمة الغاز الطبيعي في آسيا وأوروبا التي ستحفز منتجي الطاقة على التحول إلى الوقود القائم على النفط.

وعلى المستوى الفصلي، فقد ارتفعت عقود خام برنت خلال الربع الثالث من عام 2021 بنسبة 4.2% مقارنة بالربع السابق، وهو رابع ارتفاع فصلي لها على التوالي. كما ارتفعت عقود خام غرب تكساس الأمريكي بنسبة 2.1%， وهو الارتفاع الفصلي السادس لها على التوالي.

وشهد الربع الثالث من عام 2021 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015، إلا أن متوسط الفروقات بينهما قد تقلصت خلال هذا الربع لتصل إلى نحو 2.7 دولار/برميل، وهو مستوى أقل بالمقارنة مع 2.9 دولار/برميل خلال الربع السابق.

يذكر في هذا السياق، أن أسعار خام غرب تكساس تلقت دعماً ملحوظاً من الطلب الأمريكي القوي على النفط تزامناً مع موسم القيادة وارتفاع إنتاجية مصافي التكرير، إلى جانب تباطؤ نمو إنتاج النفط الصخري وانخفاض الواردات، وهو ما ساهم في تضييق السوق الأمريكي وانخفاض مخزونات النفط الخام والمنتجات النفطية بشكل حاد، وأعطت معدلات التطعيم المرتفعة في الولايات المتحدة بعض التفاؤل بشأن انتعاش الطلب على الرغم من انتشار المتغير دلتا سريع الانتشار من فيروس كورونا. في حين تأثرت الأسعار سلباً بتوقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية حيال ارتفاع إنتاج النفط الصخري، وإعلان وزارة الطاقة الأمريكية أنها تعتزم بيع ما يصل إلى 20 مليون برميل من النفط الخام من المخزونات الاستراتيجية في الربع الرابع من عام 2021، فضلاً عن إغلاق طاقة التكرير بشكل ملحوظ وتباطؤ الطلب على النفط الخام بسبب الإعصار Ida، وتوجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لتقليص حزم التحفيز في وقت أقرب من المتوقع.

أما أسعار خام برنت فقد تلقت دعماً من الطلب القوي من المصافي الأوروبية وانخفاض الإمدادات في حوض الأطلسي. في حين تأثرت سلباً بتوقعات ارتفاع إنتاج الخام عالي المحتوى الكبريتى - بما في ذلك من دول أوبك+، مع انخفاض الطلب على هذا النوع من الخامات، لا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط.



ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الثالث من عام 2021 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط أسعار الغازولين الممتاز ارتفاعاً في سوق سنغافورة خلال الربع الثالث من عام 2021 بنسبة 8.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 83.4 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 76.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع في سوق الخليج الأمريكي بنسبة 7.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 98.1 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 85.5% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي، مدفوعاً بنشاط التنقل القوي المرتبط بموسم القيادة والعلات الصيفي مع تسارع وتيرة حملات التطعيم ضد جائحة فيروس كورونا وتخفيض القيود المرتبطة بتلك الجائحة، وهو ما أدى إلى ارتفاع الطلب المحلي على الغازولين إلى مستوى قياسي أسبوعي بلغ نحو 10 مليون ب/ي. يأتي ذلك إلى جانب ارتفاع الصادرات إلى أمريكا الجنوبية، وتتأثر عمليات تصافي التكرير بتداعيات الإعصار Ida حيث تم إغلاق حوالي 13% من قدرة معالجة النفط الأمريكية لتردّع مخزونات الغازولين إلى أدنى مستوياتها منذ شهر نوفمبر 2019، وقامت شركة Colonial Pipeline المشغل لأكبر نظام توزيع للوقود من مراكز التكرير في ولايتي Louisiana و Texas إلى شرق الولايات المتحدة بتعطيل شبكتها الرئيسية. كما تسببت العاصفة الاستوائية Nicholas في إغلاق أكبر خط أنابيب لنقل الغازولين، وإن كان لفترة وجيزة.

وارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق البحر المتوسط بنسبة 11.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 86.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 82.1% على أساس سنوي. وفي سوق روتردام ارتفع متوسط السعر بنسبة 10.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 91.9 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 73.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربع خلال الربع الثالث من عام 2021، تلتها سوق روتردام ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح الجدول (3) والشكل (5).



الجدول (3)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، (2020 – 2021) (دولار / برميل)

السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الثالث 2020	سنغافورة	47.3	47.8
	روتردام	53.0	47.5
	البحر المتوسط	47.5	47.4
	الخليج الأمريكي	52.9	43.2
الربع الرابع	سنغافورة	48.7	48.8
	روتردام	51.9	48.9
	البحر المتوسط	47.5	49.0
	الخليج الأمريكي	53.3	47.7
الربع الأول 2021	سنغافورة	67.1	65.7
	روتردام	70.2	66.0
	البحر المتوسط	66.5	65.5
	الخليج الأمريكي	76.0	63.3
الربع الثاني	سنغافورة	76.8	73.6
	روتردام	83.2	74.5
	البحر المتوسط	77.8	73.8
	الخليج الأمريكي	91.2	70.4
الربع الثالث	سنغافورة	83.4	79.5
	روتردام	91.9	80.8
	البحر المتوسط	86.5	80.5
	الخليج الأمريكي	98.1	75.6
الثاني 2021	سنغافورة	6.7	5.8
	روتردام	8.7	6.3
	البحر المتوسط	8.7	6.7
	الخليج الأمريكي	6.9	5.2
النفط عن (دولار/برميل)	سنغافورة	36.1	31.7
	روتردام	39.0	33.2
	البحر المتوسط	39.0	33.1
	الخليج الأمريكي	45.2	32.4

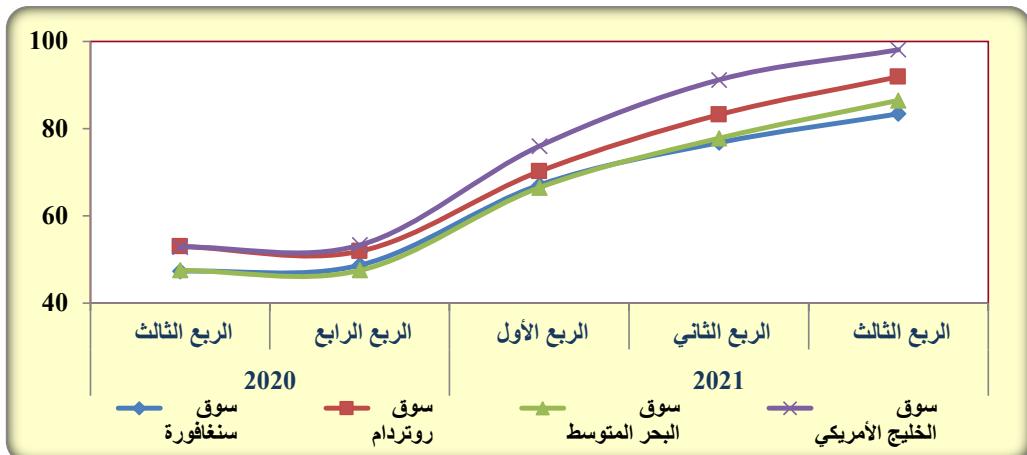
ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2020 - 2021) (دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثالث من عام 2021 مستويات أقل من أسعار الغازولين وأعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر سوق روتردام بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 80.8 دولار/برميل، مشكلًا ارتفاعاً بنسبة 8.4% بالمقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 69.9% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها سوق البحر المتوسط بمتوسط سعر 80.5 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 9% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 69.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم سوق سنغافورة بمتوسط سعر بلغ 79.5 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 7.9% بالمقارنة مع الربع السابق، ومرتفعاً بنسبة 66.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأسعار متوسطة للأسعار وهو 75.6 دولار/برميل خلال الربع الثالث من عام 2021 بنسبة ارتفاع بلغت 7.4% بالمقارنة مع الربع السابق، و 75% على أساس سنوي.



- أسعار زيت الوقود -

ارتفع متوسط أسعار زيت الوقود في سوق سنغافورة خلال الربع الثالث من عام 2021 بنسبة 6.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 76.9 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 95% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في سوق البحر المتوسط بنسبة 7.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 72.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 72.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في كلاً من سوق روتردام بنسبة 8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 71.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 80.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وسوق الخليج الأمريكي بنسبة 8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 62.4 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 65.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2021

ساد خلال الربع الثالث من عام 2021 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية -

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي¹) ارتفاعاً بنحو 1.7 مليون برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2021، أي بنسبة 1.8% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 95.6 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 5.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تقلص دول أوبك+(من ضمنها روسيا) لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج على الرغم من تراجع الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية، كما يوضح الجدول (4) والشكل (6).

¹ هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص سوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكتفات أخرى.



الجدول (4)

تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

دول أو بك	دول خارج أو بك	اجمالي الإمدادات العالمية	
28.9	61.5	90.4	الربع الثالث 2020
30.0	62.2	92.2	الربع الرابع
30.3	62.5	92.8	الربع الأول 2021
30.7	63.3	94.0	الربع الثاني
32.1	63.5	95.6	الربع الثالث*
1.4	0.3	1.7	التغير عن الربع الثاني 2021
3.2	2.1	5.2	الربع الثالث 2020 (مليون ب/ي)

* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

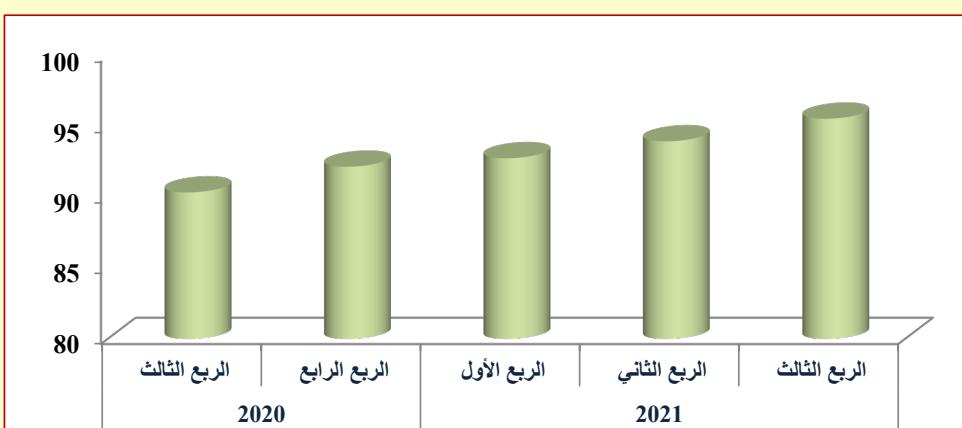
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (6)

التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2021 - 2020)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



- إمدادات دول أوبك²

ارتفعت الإمدادات النفطية (**نفط خام وسائل الغاز الطبيعي**) لدول أوبك خلال الربع الثالث من عام 2021 بقدر 1.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 4.5% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 32.1 مليون برميل/يوم، مرتفعة بقدر 3.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 11% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثالث من عام 2021، فقد بلغت 33.6%， وهو مستوى أعلى من المسجل خلال الربع السابق والبالغ 32.7%， وأعلى من المستوى المحقق خلال الربع المماضي من العام الماضي والبالغ 32%， كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفًا.

هذا وقد ارتفعت إمدادات دول أوبك من **النفط الخام** فقط خلال الربع الثالث من عام 2021 بقدر 1.396 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 26.9 مليون برميل/يوم، مرتفعة بنحو 3.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماضي من العام الماضي. بينما استقرت إمدادات دول أوبك من **وسائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية** عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 5.2 مليون برميل/يوم، مرتفعة بقدر 120 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

يأتي ذلك على خلفية تقليص دول أوبك+ لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج "أي زيادة الإنتاج" على أساس شهري بقدر 400 ألف ب/ي خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2021 والمقرر أن يمتد حتى شهر سبتمبر 2022، إلى جانب ارتفاع إنتاج إيران للربع الرابع على التوالي ليصل إلى نحو 2.5 مليون برميل/يوم على الرغم من استمرار الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني.

- إمدادات دول خارج أوبك

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 300 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى

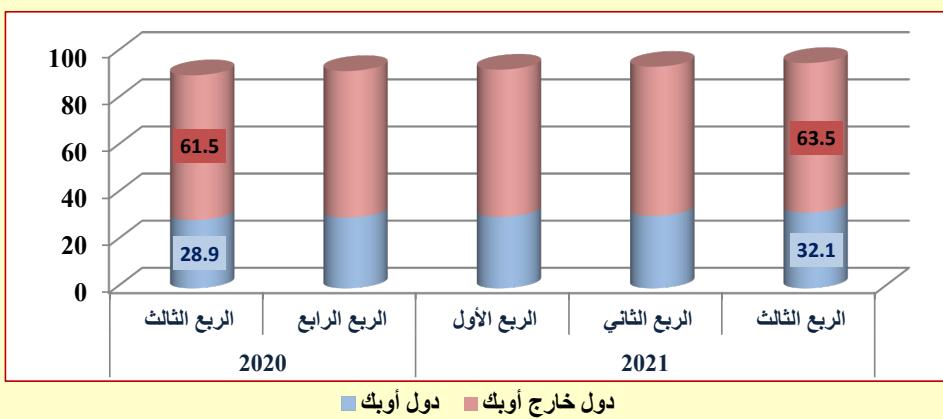
² شهد شهر يناير 2020 انسحاب دولة الأكوادور من عضوية المنظمة، وبناء على ذلك لا يتضمن إجمالي إمدادات دول أوبك إنتاج الأكوادور البالغ حوالي 0.5 مليون برميل/يوم من النفط الخام، وفقاً للتقارير الشهرية حول السوق النفطية لمنظمة أوبك.



63.5 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.1 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 3.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.

الشكل (7)

**التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2020 - 2021)
(مليون برميل / يوم)**



المصدر: منظمة أوابك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوابك خلال الربع الثالث من عام 2021 بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات النفطية من أوروبا وأمريكا الجنوبية، فضلاً عن ارتفاع إنتاج دول أوابك+ غير الأعضاء في منظمة أوابك (من ضمنها روسيا) تماشياً مع آلية الزيادة الشهرية في الإنتاج المتفق عليها.

وبالنسبة لإمدادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية³، فقد انخفض إنتاج دول الأمريكيةين خلال الربع الثالث من عام 2021، تزامناً مع تراجع إنتاج الولايات المتحدة من النفط وسائل الغاز الطبيعي غير التقليدية ليبلغ نحو 17.6 مليون برميل/ يوم، مشكلاً انخفاضاً بحوالى 300 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق. وهنا تجدر الإشارة إلى إنخفاض إنتاج النفط الخام الأمريكي بشكل حاد والذي يعد الأكبر على الإطلاق أي بمعدل 1.5 مليون برميل/ يوم خلال الأسبوع

³ تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها 38 دولة هي: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، التشيك، الدنمارك، إسكتلندا، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، المجر، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.



المنتهي في الثالث من شهر سبتمبر 2021 ليصل إلى نحو 10 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى له منذ شهر فبراير 2021، بسبب تداعيات الإعصار Ida الذي اجتاح خليج المكسيك الأمريكي في أواخر شهر أغسطس 2021، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وفي المقابل، ارتفعت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الثالث من عام 2021 لتصل إلى 5.46 مليون برميل/يوم خلال شهر أغسطس 2021. يأتي ذلك تزامناً مع رفع حكومة مقاطعة Alberta الكندية قيود الإنتاج التي فرضتها عام 2018 لتقليل المخزونات التي نمت بسبب محدودية الطاقة التصديرية بدءاً من شهر يناير 2021، وبدعم من الزيادة الملحوظة في إنتاج النفط الخام التقليدي ليقترب من المستوى المسجل قبل جائحة فيروس كورونا المستجد. في حين تأثرت الإمدادات الكندية سلباً بإعلان شركة Syncrude حالة القوة القاهرة وخفض إمداداتها بنسبة 20% خلال شهر سبتمبر 2021، فضلاً عن استمرار تراجع إنتاج النفط الخام الاصطناعي (synthetic) المنتج من ترسيبات البنتومين المعروفة بالرمال النفطية عن المستوى القياسي المسجل في نهاية عام 2020، وذلك على خلفية عمليات الصيانة المخططة المتوقع إنتهائها في شهر أكتوبر 2021.

كما انخفضت إمدادات المكسيك النفطية خلال الربع الثالث من عام 2021 مسجلة مستوى بلغ حوالي 1.9 برميل/يوم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الحريق الذي نشب في أحدى المنصات البحرية بمجمع Ku-Maloob-Zaap التابع لشركة PEMEX المكسيكية الحكومية، الواقع في جنوب خليج المكسيك، حيث تسبب الحريق في توقف إنتاج أكثر من 420 ألف ب/ي، أو ما يمثل نحو 25% من إجمالي إنتاج الشركة لمدة ثمانية أيام، أي حتى نهاية شهر أغسطس 2021.

وشهدت الإمدادات النفطية لدول أوروبا ارتفاعاً بلغ 350 ألف برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2021، يأتي ذلك وسط نمو إنتاج النفط الخام في النرويج عقب إنتهاء عمليات الصيانة الموسمية للحقول في شهري مايو ويוני 2021، مع بدء تشغيل حقل Solveig. هذا ومن المتوقع ارتفاع الإمدادات النفطية في النرويج خلال الربع الأخير من عام 2021 بدعم من المشروعات الجديدة مثل Solveig التي تم تشغيلها في نهاية شهر سبتمبر، ومشاريع إضافية قيد التنفيذ بحلول نهاية العام مثل Duva وYme وMartin Linge ليصل إلى 2.21 مليون ب/ي في المتوسط مقارنة بنحو 2.09 مليون ب/ي خلال الربع الثالث.



كما ارتفعت الإمدادات النفطية في المملكة المتحدة عقب تسجيلها أدنى مستوى على الإطلاق وهو 790 ألف ب/ي خلال الربع الثاني من عام 2021 بسبب الصيانة المكثفة التي تمت في نظام خطوط الأنابيب Forties الذي ينقل نحو 40% من إنتاج النفط والغاز في بحر الشمال، وإغلاق الإنتاج بشكل كامل في حقل Buzzard وهو أكبر حقل إنتاج في المملكة المتحدة.

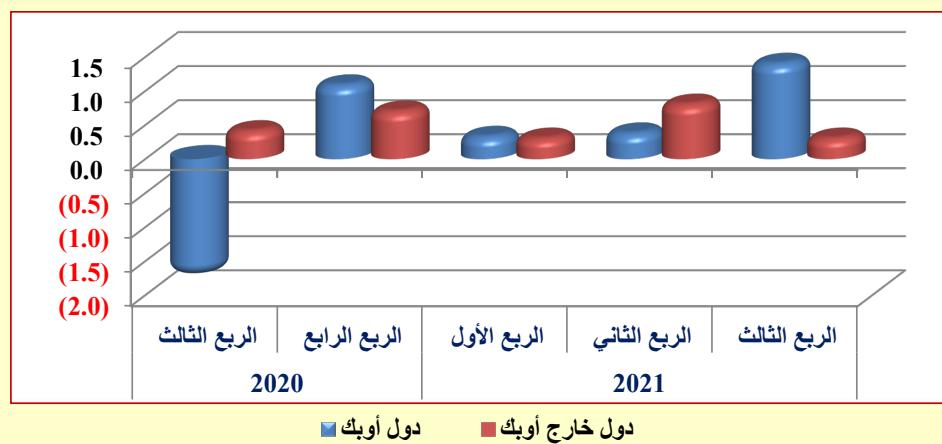
أما فيما يخص دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بنحو 120 ألف برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2021. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إنتاج النفط في البرازيل وسط تخفيف الصيانة غير المخطط لها والانقطاعات المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد، ووصول الإنتاج في منصة P-70 FPSO التي تقع في حقل Atapu في حوض Santos إلى الطاقة القصوى، فضلاً عن بدء الإنتاج في حقل Sepia بطاقة إنتاجية تبلغ 180 ألف ب/ي. ومع ذلك، أدى استمرار الصيانة غير المخطط لها لفترة أطول من المتوقع إلى الحد من ارتفاع الإمدادات في بعض الحقول مثل Buzios وTupi. كما ارتفع الإنتاج في كولومبيا عقب انتهاء الإضراب الوطني والاحتجاجات العامة.

وتزامناً مع قرار دول أوبك+ بشأن تقليص تخفيضات إتفاق خفض الإنتاج، ارتفعت إمدادات روسيا النفطية خلال الربع الثالث من عام 2021 لتصل إلى نحو 10.8 مليون برميل/يوم وهو مستوى مرتفع بنحو 60 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. وفي هذا السياق، يذكر أن دول أوبك+ قررت رفع خط الأساس لحساب تعديلات الإنتاج لروسيا بمقدار 500 ألف ب/ي اعتباراً من بداية شهر مايو 2022. بينما انخفضت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول أوراسيا بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

ويوضح الشكل (8) معدلات التغير السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة (2020 - 2021).



الشكل (8)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2020 - 2021)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

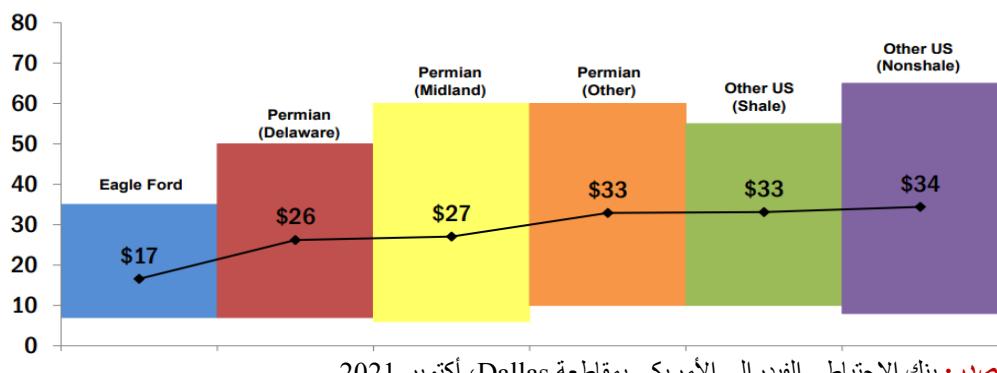
- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة⁴، وتطور عدد الحفارات العاملة

ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الثالث من عام 2021 بمقدار 67 ألف برميل/ يوم فقط، أي بنسبة 0.8% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ 8.023 مليون برميل/ يوم، وهو أعلى مستوى منذ الربع الأول من عام 2020، مرتفعاً بنحو 186 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 2.4% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل 45.5% من إجمالي إنتاج النفط الأمريكي الذي بلغ 17.6 مليون برميل/ يوم خلال نفس الفترة. ويعزى النمو الطفيف في إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2021 بشكل رئيسي إلى استمرار التزام الشركات المنتجة بالانضباط الرأسمالي وتخفيض الدين وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ ببغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة.

⁴ يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي مناطق، Haynesville، Eagle Ford، Bakken، Permian، Niobrara، Utica and Marcellus، Appalachia، Anadarko ، بالإضافة إلى منطقة Appalachia التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة.

وتشير التوقعات إلى ارتفاع انتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2021 على خلفية ارتفاع أسعار النفط الخام مقارنة بتكلفة إنتاجه، تزامناً مع توقع تنامي الطلب على المنتجات النفطية لأغراض التدفئة خلال فصل الشتاء في ظل الارتفاع القياسي في أسعار الغاز الطبيعي والفحم. هذا وقد أظهر أحد مسح للطاقة تم إجرائه من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقاطعة Dallas في شهر أكتوبر 2021 إلى أن متوسط سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه شركات الطاقة لتعطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة يتراوح ما بين 17 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و 34 دولار/برميل في مناطق أخرى، كما يوضح الشكل التالي.

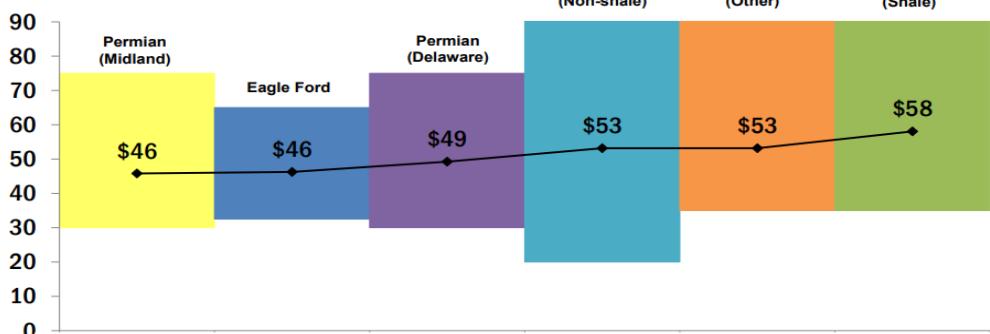
دولار/برميل



المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقاطعة Dallas، أكتوبر 2021.

في حين تحتاج تلك الشركات إلى سعر يتراوح ما بين 46 إلى 58 دولار/برميل لحفر بئر جديد مربح، كما يوضح الشكل التالي.

دولار/برميل



المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقاطعة Dallas، أكتوبر 2021.



أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الثالث من عام 2021، فقد ارتفع بمقدار 42 حفاراً مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 449 حفاراً، مرتفعاً بنحو 225 حفاراً على أساس سنوي. يذكر أن عدد الحفارات العاملة يشهد ارتفاعاً شهرياً متواصلاً منذ شهر سبتمبر 2020، وهو مؤشر مبكر عن الإنتاج المستقبلي. كما يوضح الجدول (5) والشكل (9).

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2020 – 2021)

عدد الحفارات العاملة (حفاراً)	إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	الربع الثالث 2020
224	7.837	الربع الرابع
278	7.834	الربع الأول 2021
355	7.420	الربع الثاني
407	7.956	الربع الثالث*
449	8.023	
42	0.067	الربع الثاني 2021
225	0.186	الربع الثالث 2020

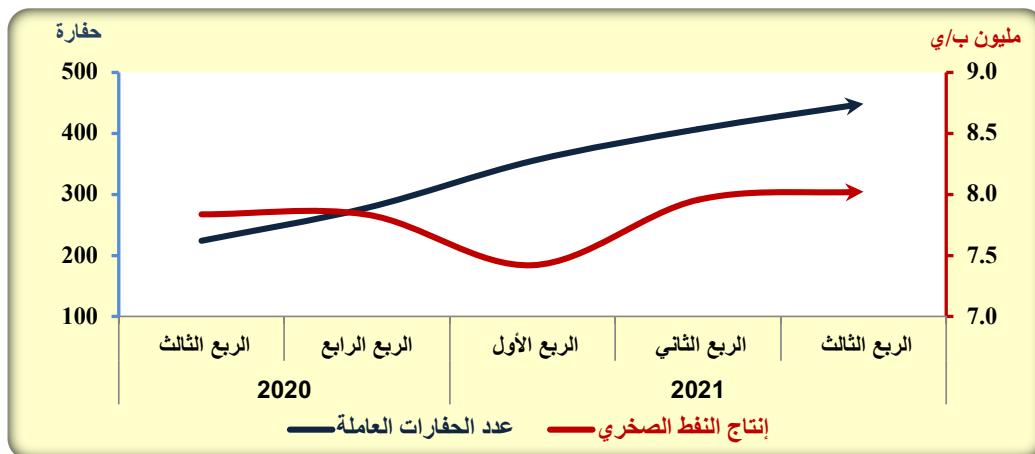
*بيانات تقديرية

ملحوظة: - الأرقام بين فوسين تعني سالباً.

EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues المصادر:

الشكل (9)

المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2021 – 2020)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.



- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة

ارتفاع إجمالي عدد آبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 230 بئر أو بنسبة 14.4% مقارنة بمستويات الربع السابق، وهو الارتفاع الفصلي الرابع على التوالي، ليصل إلى 1821 بئر، مرتفعاً بنحو 936 بئراً أي أكثر من ضعف المستوى المسجل في الربع المماثل من عام 2020. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع أسعار خام غرب تكساس الأمريكي، والتي ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، كما يوضح الشكل (10).

الشكل (10)

تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة، خلال الفترة (2020 – 2021)



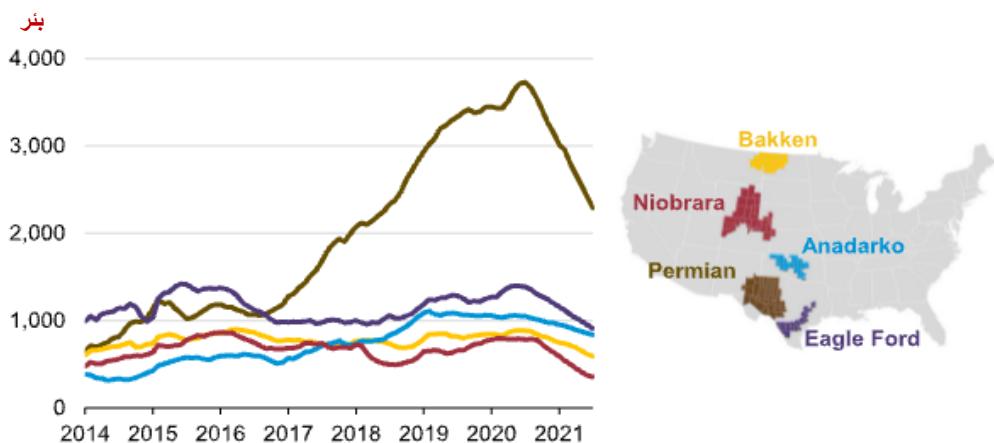
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

الجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف الآبار غير المكتملة. وتزامناً مع ارتفاع أسعار النفط الخام، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع إجمالي عدد الآبار المحفورة المكتملة



من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث من عام 2021 بـ 141 بئر مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 2572 بئراً.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الثالث من عام 2021 بـ 751 بئراً، مقارنة بنهاية الربع السابق، ليبلغ عددها 5385 بئر، وهو أدنى مستوى منذ عام 2017، منخفضاً بنحو 3192 بئراً مقارنة بالربع المماثل من عام 2020. ويؤكد هذا الانخفاض الملحوظ على تركيز الشركات المنتجة على استكمال الآبار بدلاً من حفر آبار جديدة، وهو ما قد يحد من إنتاج النفط الأمريكي خلال الأشهر المقبلة، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي تظهر أحدث بياناتها انخفاض عدد الآبار المحفورة غير المكتملة في مناطق Bakken و Eagle Ford و Niobrara و Anadarko إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ عام 2013، وفي منطقتي Permian و Anadarko إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ عام 2018، كما يوضح الشكل التالي.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

هذا وقد أشار تقرير صادر عن Bloomberg إلى تقلص ملحوظ في عدد آبار النفط الأمريكي غير المكتملة تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط، مما يشير إلى استعداد المنتجين لإعادة أطقم الحفر إلى العمل مع انتعاش الصناعة من الانكماش الناجم عن جائحة فيروس كورونا. وفي هذا السياق، يتوقع انخفاض عدد تلك الآبار إلى أقل من 5000 بئر خلال الربع من عام 2021، وفقاً لشركة Liium معلومات السوق المختصة بالطاقة.



- الطلب العالمي على النفط

وأصل الطلب العالمي على النفط انتعاشه خلال الربع الثالث من عام 2021، وبشكل ملحوظ بلغ نحو 3 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 3.1%， ليصل إلى 98.3 مليون برميل/ يوم، مشكلاً ارتفاعاً نحو 6.9 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 7.5% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الانتعاش المطرد في الطلب في الاقتصادات الرئيسية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين، تزامناً مع تسارع وتيرة حملات التطعيم ضد جائحة فيروس كورونا وإعادة فتح الاقتصادات ورفع المزيد من القيود المرتبطة بتلك الجائحة. بينما حد من انتعاش الطلب العالمي على النفط، ظهر المتغير "دلتا" سريع الانتشار من فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، لا سيما في أسواق آسيا والمحيط الهادئ، حيث تم فرض قيود على التنقل، كما يوضح الجدول (6) والشكل (11).

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2020 – 2021 (مليون برميل/ يوم)

الربع الثالث 2020	الربع الرابع	الربع الأول 2021	الربع الثاني	الربع الثالث*	النوع عن الربع الثاني 2021 (مليون ب/ي)	النوع عن الربع الثالث 2020 (مليون ب/ي)
91.4	49.2	42.3				
94.3	51.3	43.0				
92.8	50.4	42.3				
95.4	51.2	44.2				
98.3	52.3	46.0				
3.0	1.1	1.8	الربع الثاني 2021			
6.9	3.2	3.7	الربع الثالث 2020			

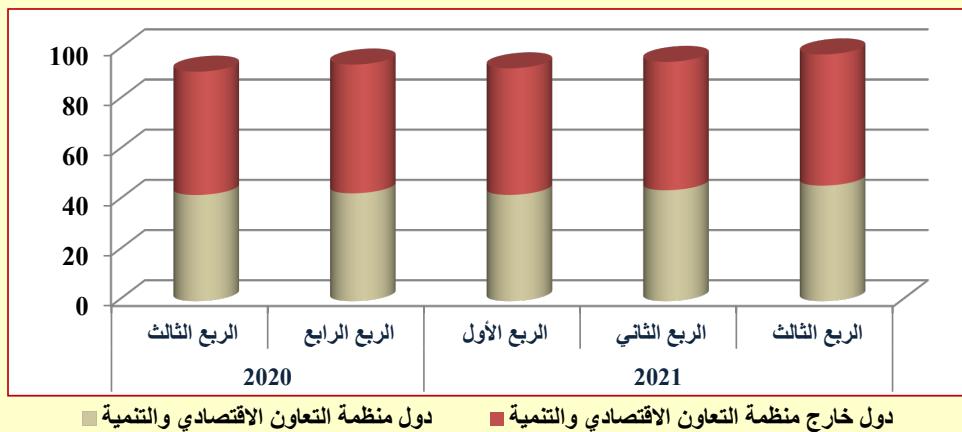
*بيانات تقديرية

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوابك.



الشكل (11)
التطورات الربع السنوية لطلب العالمي على النفط، (2020-2021) (مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الثالث من عام 2021:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

ارتفع طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الثالث من عام 2021 بحوالي 1.8 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 4.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 46 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 3.7 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 8.8% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

و ضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع طلب دول الأمريكتين خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 0.6 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 25.2 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.4 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى التعافي القوي في الطلب على النفط الولايات المتحدة، ليساهم بنحو 54.2% من إجمالي الارتفاع في طلب دول الأمريكتين.



وفي هذا السياق، ارتفع الطلب الأمريكي خلال شهر يوليو 2021 بنحو 1.5 مليون برميل/يوم على أساس سنوي، أي ما يعادل 64% من الخسائر المسجلة في شهر يوليو 2020، ليصل إلى نحو 20.2 مليون ب/ي، بدعم من ارتفاع مبيعات الغازولين ووقود الطائرات والديزل، تزامناً مع موسم القيادة والطلبات الصيفية، حيث ارتفع مؤشر الأموال المقطوعة بالمركبات بنسبة 13.1% على أساس سنوي وفقاً للإدارة الفيدرالية للطرق السريعة. في حين كان لتباطؤ نشاط قطاع التصنيع وسط استمرار نقص المواد الخام، دوراً في الحد من انتعاش الطلب.

وأظهرت البيانات الأولية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفاع الطلب المحلي على النفط إلى نحو 21.4 مليون برميل/يوم في شهر أغسطس 2021 بدعم من استمرار التعافي في أداء وقود النقل، مع زيادة الطلب على الغازولين وكيروسين الطيران بأكثر من 1.4 مليون ب/ي على أساس سنوي. قبل أن ينخفض الطلب خلال شهر سبتمبر 2021 إلى نحو 20.4 مليون برميل/يوم، متاثراً باضطرابات الطقس، حيث تسبب الإعصار Ida الذي اجتاح خليج المكسيك الأمريكي في أواخر شهر أغسطس 2021 في إغلاق حوالي 13% من قدرة معالجة النفط الأمريكية، وسط فيضانات وانقطاع كامل في التيار الكهربائي امتد لعدة أسابيع، وقادت شركة Colonial Pipeline المشغل لأكبر نظام توزيع للوقود من مراكز التكرير في Louisiana و Texas إلى شرق الولايات المتحدة بتعطيل شبكتها الرئيسية وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الغازولين، كما تسببت العاصفة الاستوائية Nicholas في إغلاق أكبر خط أنابيب للغازولين لفترة وجيزة.

وكان لعدم انتظام تعافي الاقتصاد الأمريكي وسط تراجع في الطلب على الخدمات، والنقص المستمر في العمالة، وانخفاض إنتاج المصانع الأمريكية بأكبر وتيرة في سبعة أشهر، دوراً كبيراً في انخفاض الطلب في شهر سبتمبر 2021. من جهة أخرى واصل الطلب تعافيه في كلاً من كندا والمكسيك، وإن كان بوتيرة أقل نسبياً.

وارتفع طلب دول أوروبا خلال الرابع الثالث من عام 2021 بحوالي 1.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 13.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 800 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. ويعزى ذلك إلى زيادة الطلب على جميع فئات المنتجات البترولية، ولا سيما كيروسين الطيران ونواتج التقطر الخفيفة والغازولين والديزل، في ظل



زيادة أنشطة السفر الإقليمية تماشياً مع إزالة القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا واعتدال الطقس. يذكر في هذا السياق، ارتفع عدد الرحلات الجوية التجارية في الاتحاد الأوروبي خلال شهر أغسطس 2021 بنسبة 48% على أساس سنوي، وانتعشت حركة السياحة في العديد من الدول الأوروبية مثل اليونان وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال.

كما ارتفع طلب دول آسيا الهادئ بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 7.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 500 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. يعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الطلب على نواتج التقطير الخفيفة في كوريا الجنوبية، والطلب القوي على الغازولين والديزل في جميع دول المنطقة، فضلاً عن إنطلاق دورة الألعاب الأولمبية في اليابان. في حين كان للمتغير دلتا سريع الانتشار من فيروس كورونا دوراً في الحد من انتعاش الطلب، حيث تجددت عمليات الإغلاق في أستراليا، وأعلنت اليابان توسيع قيود الطوارئ لتشمل ثمانى مقاطعات أخرى، وفي إندونيسيا – أكبر مستورد للغازولين في آسيا – تم تمديد القيود في بعض مناطقها. كما يوضح الجدول (7).

الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2020 – 2021)
(مليون برميل/ يوم)

الربع الثالث 2020	الربع الرابع	الربع الأول 2021	الربع الثاني	الربع الثالث*
دول الأمريكتين	دول أوروبا	دول آسيا الهادئ	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	اجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
42.3	6.7	12.9	22.7	
43.0	7.3	12.5	23.2	
42.3	7.7	11.9	22.8	
44.2	7.0	12.6	24.6	
46.0	7.2	13.7	25.2	
النغير	الربع الثاني 2021			
1.8	0.1	1.1	0.6	
عن	الربع الثالث 2020			
3.7	0.5	0.8	2.4	

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.



- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 1.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 52.3 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 3.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 6.5% مقارنة بالربع المماضي من العام الماضي.

و ضمن تلك الدول، ارتفع الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 570 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 730 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماضي من العام الماضي، حيث ارتفع طلب الدول العربية على النفط بواقع 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.9 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل نحو 13.2% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثالث من عام 2021، مرتفعاً بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماضي من العام الماضي. كما ارتفع طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بواقع 270 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.5 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 530 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

وفيمما يخص طلب الدول الآسيوية فقد شهد ارتفاعاً نسبياً خلال الربع الثالث من عام 2021 بلغ نحو 90 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 27.9 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.7 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

وقد تباطئ نمو الطلب الصيني، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة. حيث ارتفع بنحو 310 ألف برميل/يوم أو بنسبة 2.2% مقارنة بالربع السابق الذي شهد نمواً بلغت نسبته 8.9%， ليصل إلى 14.6 مليون برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2021، مرتفعاً بنحو 760 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماضي من العام الماضي. ويعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى الفيضانات الشديدة التي شهدتها الأجزاء الوسطى والشرقية من البلاد، وتدابير مواجهة نقشى المتحور دلتا سريع الانتشار من فيروس كورونا وأزمة الطاقة.



يذكر أن الصين فرضت قيود صارمة بشكل متزايد على حركة التنقل شملت إلغاء بعض خدمات القطارات والمواصلات العامة والرحلات الجوية الداخلية التي انخفضت خلال شهر أغسطس بنحو 40% على أساس شهري، مما تسبب في تباطؤ مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية خلال شهر يوليо وأغسطس، ولا سيما مؤشرات الإنتاج الصناعي ومبينات التجزئة بسبب ارتفاع أسعار المنتجات. يأتي ذلك إلى جانب انقطاع التيار الكهربائي المستمر خلال شهر سبتمبر بسبب نقص الإمدادات من الغاز الطبيعي والفحم والارتفاع الحاد في أسعارهما، مما أجبر بعض المصانع على كبح الإنتاج أو الإغلاق بالكامل، لينكمش لذلك نشاط المصنوع للمرة الأولى منذ بدء جائحة فيروس كورونا. كما أثر انقطاع الكهرباء على معالجة النفط الخام في مصافي التكرير، لينخفض معدله اليومي إلى أدنى مستوى له منذ مايو 2020، وهو ما يعزى أيضاً إلى نقص المواد الأولية وعمليات التفتيش البيئية والقيود على حصة استيراد النفط الخام في المصافي المستقلة وضعف الأرباح.

في حين تلقى الطلب الصيني دعماً من قوة الطلب على المواد الأولية (نواتج التقطير الخفيفة) المستخدمة في قطاع البتروكيميويات، فضلاً عن ارتفاع الطلب على النافتا وغاز البترول المسال.

يذكر أن الصين قد أعلنت عن خطط لبيع النفط من احتياطيتها الاستراتيجية عبر مزاد علني، للمساعدة في تخفيف ضغط تكاليف المواد الأولية المرتفعة على مصافي التكرير المحلية، وتمت أول عملية بيع لنحو 7.4 مليون برميل في أواخر شهر سبتمبر، في خطوة تُعد هي الأولى من نوعها على الأطلاق، وقد تؤدي إلى تباطؤ نمو واردات الصين من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2021.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد ارتفع الطلب الهندي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 270 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 4.8 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 530 ألف برميل/يوم على أساس سنوي، غير أنه لا يزال أقل من مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى انتعاش الإنتاج الصناعي إلى قرب مستوياته قبل الجائحة، وزيادة الطلب على الغازولين والديزل ووقود الطائرات وزيت الوقود، وسط تخفيف قيود الإغلاق المفروضة للسيطرة على انتشار المتحور دلتا سريع الانتشار من فيروس كورونا، وإعادة الانفتاح التدريجي للأنشطة الاجتماعية.



ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 380 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 340 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. في هذا السياق، ارتفع الطلب في البرازيل بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 2.6 مليون برميل/يوم، تزامناً مع زيادة معدل حركة التقل الذي سجل في شهر يوليو 108% من مستوياته قبل جائحة كورونا، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الغازولين. كما ارتفع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بنحو 280 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليبلغ 3.9 مليون برميل/يوم.

وشهد طلب دول أوروبا وأسيا على النفط ارتفاعاً خلال الربع الثالث من عام 2021 بمقدار 90 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 4.8 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 340 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. حيث ارتفع طلب روسيا على النفط بمقدار 190 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.6 مليون ب/ي، في حين انخفض طلب باقي دول أوروبا وأسيا بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق. كما يوضح الجدول (8).



الجدول (8)

تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2020 – 2021)
(مليون برميل/ يوم)

الدول العربية :	2021		2020		الدول الأعضاء باقى الدول العربية		
	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2021	الربع الثاني 2020	الربع الأول 2021		الربع الرابع 2020	الربع الثالث 2021
0.200	0.300	6.9	6.6	6.7	6.5	6.7	الدول الآسيوية منها: الصين الهند
0.200	0.300	5.8	5.5	5.6	5.4	5.6	الدول الأخرى منها: البرازيل
-	-	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	الدول الأخرى باقى الدول العربية
0.530	0.270	5.5	5.2	5.6	5.4	5.0	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا
0.730	0.570	12.4	11.8	12.3	11.9	11.7	الدول الآسيوية منها: روسيا
1.670	0.090	27.9	27.8	26.5	27.8	26.2	دول أمريكا اللاتينية منها: البرازيل
0.760	0.310	14.6	14.3	13.2	14.3	13.9	الدول الأخرى منها: روسيا
0.530	0.270	4.8	4.5	4.9	5.2	4.2	دول أوروبا الأخرى
0.380	(0.490)	8.5	9.0	8.4	8.3	8.1	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا
0.340	0.380	6.5	6.2	6.2	6.1	6.2	دول أوروبا الأخرى إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
-	0.100	2.6	2.5	2.7	2.7	2.6	الدول الأخرى منها: روسيا
0.340	0.280	3.9	3.7	3.5	3.4	3.6	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا
0.340	0.090	4.8	4.7	4.8	4.8	4.4	دول أخرى في آسيا
0.400	0.190	3.6	3.4	3.6	3.4	3.2	دول أخرى في آسيا
0.090	0.010	0.7	0.7	0.8	0.7	0.6	دول أخرى في آسيا
3.170	1.140	52.3	51.2	50.4	51.3	49.2	إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁵

إنخفض إجمالي المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في

نهاية الربع الثالث من عام 2021 بقدر 88 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو

⁵ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



2.796 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 388 مليون برميل عن مستويات الربع المماطل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي المخزون التجاري من **النفط الخام** قد انخفض في نهاية الربع الثالث من عام 2021 بمقدار 61 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.025 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 176 مليون برميل مقارنة بالربع المماطل من العام الماضي. بينما انخفض إجمالي المخزون التجاري من **المنتجات النفطية** بمقدار 27 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.771 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 212 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنخفض المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكتين بمقدار 19 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.530 مليار برميل (منها 610 مليون برميل من النفط الخام و 920 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 161 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

حيث إنخفض المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة في نهاية الربع الثالث من عام 2021 بمقدار 34 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.234 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 185 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماطل من العام الماضي. فقد انخفض المخزون التجاري من **النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية** بنحو 25 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 421 مليون برميل.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى انخفاض المخزون الأمريكي من النفط الخام في نهاية الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر 2021 إلى أدنى مستوى له منذ شهر أكتوبر 2018 وهو نحو 414 مليون برميل، كما سجل خلال الفترة (أبريل – سبتمبر 2021) أكبر انخفاض له في ستة أشهر متتالية على الإطلاق، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. يأتي ذلك تزامناً مع توقف الإمدادات الأمريكية في خليج المكسيك بسبب تداعيات الإعصار Ida والتي امتدت لعدة أسابيع، فضلاً عن التراجع الحاد في واردات النفط الخام الأمريكية.

كما انخفض إجمالي المخزون التجاري من **المنتجات النفطية** بنحو 9 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 813 مليون برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الإعصار Ida الذي



تسبب في انخفاض معدلات تشغيل مصافي التكرير إلى أدنى مستوى لها منذ شهر مارس 2021، مع تعطل قدرة معالجة النفط الأمريكية وسط فيضانات وانقطاع كامل في التيار الكهربائي، وتعطل الشبكة الرئيسية لشركة Colonial Pipeline المشغل لأكبر نظام توزيع للوقود من مراكز التكرير في Texas و Louisiana إلى شرق الولايات المتحدة. يأتي ذلك إلى جانب الارتفاع المضطرب في الطلب على الوقود خلال موسم القيادة والمعطلات الصيفية.

ينظر في هذا السياق، أن مخزونات الغازولين انخفضت خلال الأسبوع المنتهي في العاشر من شهر سبتمبر 2021 إلى أدنى مستوى لها منذ شهر نوفمبر 2019، كما انخفضت مخزونات نواتج التقطير التي تشمل дизيل إلى أدنى مستوى لها منذ شهر مايو 2021.

أما المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا فقد انخفض بنحو 55 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 923 مليون برميل (منها 316 مليون برميل من النفط الخام و 607 مليون برميل من المنتجات)، منخفضاً بقدر 156 مليون برميل على أساس سنوي. هذا وقد جاء الانخفاض في مخزونات النفط الخام على خلفية ارتفاع إنتاجية مصافي التكرير في دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المملكة المتحدة والنرويج. كما انخفضت مخزونات الغازولين في مركز التخزين Amsterdam-Rotterdam-Antwerp إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2016، بانخفاض قدره 50٪ على أساس سنوي، على خلفية تخفيف القيود على التنقل المرتبطة بجائحة كورونا وموسم القيادة والمعطلات الصيفية وضعف إمدادات الوقود من روسيا.

كما انخفض المخزون التجاري النفطي في دول آسيا الوسطى بحوالي 14 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 344 مليون برميل (منها 99 مليون برميل من النفط الخام و 245 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بقدر 70 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي. هذا ويعزى انخفاض مخزونات النفط الخام إلى زيادة إنتاجية مصافي التكرير خاصة في اليابان، وبالمقابل ارتفعت مخزونات المنتجات النفطية.

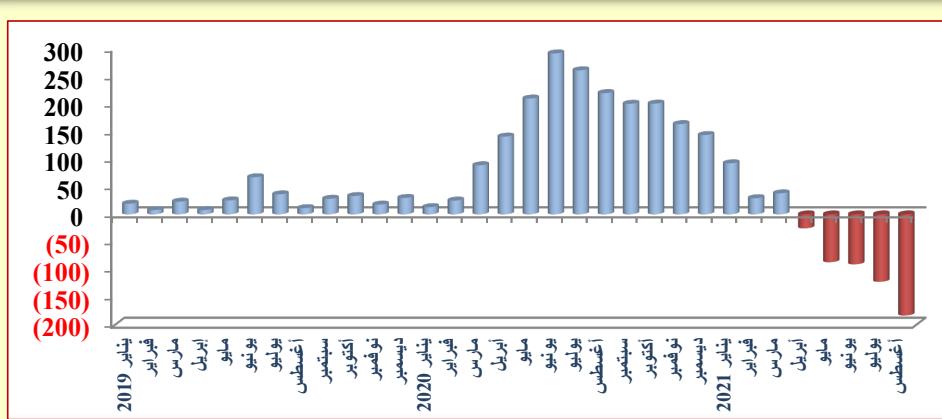
الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك+. تجدر الإشارة إلى تراجع مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة



(2016 – 2020) خلال شهر يوليو 2021 بنحو 122 مليون برميل، وواصلت تراجعها عن المتوسط خلال شهر أغسطس بنحو 183 مليون برميل. هذا وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى تراجع تلك المخزونات في نهاية شهر سبتمبر 2021 إلى أدنى مستوى لها في أكثر من ثلاثة أعوام. كما يوضح الشكل (12).

الشكل (12)

تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (مليون برميل)



المصدر: - منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

المخزون التجاري العالمي⁶

إنخفض المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الثالث من عام 2021 بمقدار 108 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 2.875 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 424 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وبذلك يسجل مستوى إجمالي المخزون التجاري العالمي إنخفاضاً بنحو 196 مليون برميل خلال الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى نحو 5.7 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 812 مليون برميل على أساس سنوي.

⁶ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع المخزون النفطي في البحر في نهاية الربع الثالث من عام 2021 بحوالي 39 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.316 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 4 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق. حيث ارتفع مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 33 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.157 مليار برميل، كما ارتفع مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بنحو 6 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 159 مليون برميل.

المخزون الاستراتيجي

انخفض المخزون الاستراتيجي في نهاية الربع الثالث من عام 2021 بمقدار 30 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.798 مليار برميل، منخفضاً بمقدار 58 مليون برميل عن الربع المماثل من العام الماضي.

وقد انخفض المخزون الاستراتيجي الأمريكي⁷ في نهاية الربع الثالث من عام 2021 بنحو 3.5 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 617.8 مليون برميل، وهو أقل مستوى له منذ نهاية شهر أغسطس 2003. يذكر في هذا السياق، أن وزارة الطاقة الأمريكية أعلنت في 23 أغسطس 2021 عن بيع ما يصل إلى 20 مليون برميل من المخزون الاستراتيجي كجزء من برنامجها لتمويل الإنفاق، على أن تتم عمليات التسليم بين 1 أكتوبر و 15 ديسمبر 2021.

إجمالي المخزون العالمي⁸

إنخفض إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2021 إلى 8.784 مليار برميل مسجلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 188 مليون برميل أي بنسبة 2.1% مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً بنحو 875 مليون برميل أي بنسبة 9.1% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (9) والشكل (13).

⁷ يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

⁸ يتضمن المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.



الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، 2020 – 2021
(مليون برميل)

المنطقة	التغير عن		2021		2020	
	2020	2021	الربع الثاني	الربع الثالث*	الربع الثاني	الربع الثالث
الأمريكتين	(161)	(19)	1530	1549	1691	
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	(185)	(34)	1234	1268	1419	
أوروبا	(156)	(55)	923	978	1079	
آسيا الهادئ	(70)	(14)	344	358	414	
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	(388)	(88)	2796	2884	3184	
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	(424)	(108)	2875	2983	3299	
إجمالي المخزون التجاري *	(812)	(196)	5671	5867	6483	
المخزون في البحر	(4)	39	1316	1277	1320	
المخزون الاستراتيجي منه :	(58)	(30)	1798	1828	1856	
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	(24.2)	(3.5)	617.8	621.3	642.0	
إجمالي المخزون العالمي	(875)	(188)	8784	8972	9659	
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	(13.6)	(1.5)	60.6	62.1	74.2	

* بيانات تقديرية.

** لا يشمل المخزون على متن الناقلات .

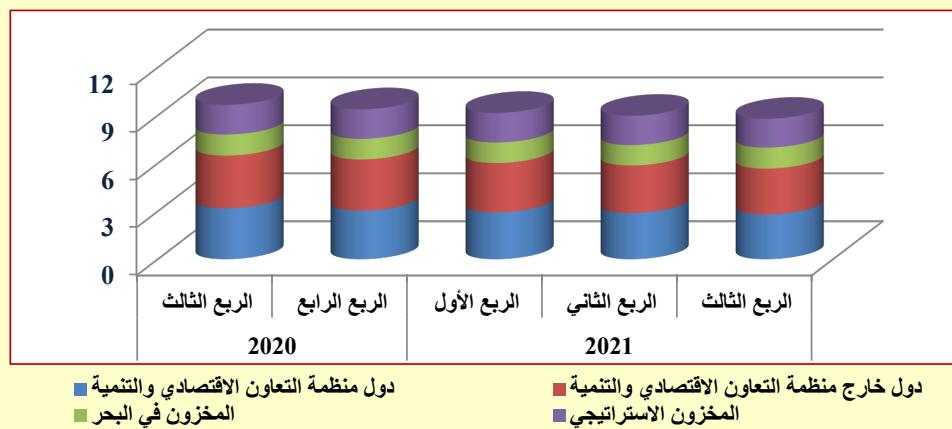
ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

Oil Market Intelligence -



الشكل (13)
**تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، (2020 - 2021)
(مليار برميل)**



المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues

والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الثالث من عام 2021 قد تراجعت إلى 60.6 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى منخفض بقدر 1.5 يوم مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع السابق، وبنحو 13.6 يوم مقارنة بالربع المماضي البالغ 74.2 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياستيكية)

التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط التي تستحوذ على أكثر من 30% من إمدادات النفط الخام العالمية المنقولة بحراً، عقب استهداف ناقلة نفط قبلة سواحل عمان في نهاية شهر يوليو 2021. هذا وقد شهدت الاعتداءات التي تستهدف منشآت النفط وخطوط الأنابيب والنقلات في منطقة الشرق الأوسط اتجاههاً تصاعدياً حاداً في عام 2021، وفقاً لـ Global Platts والتي تشير أيضاً إلى أن نحو 4.1 مليون ب/ي من النفط الخام قد توقفت بشكل مؤقت على مدى الأعوام الخمسة الماضية، بسبب مزيج من التوترات الجيوسياسية والتقلبات الجوية السيئة.



- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بالأداء المتباين للدولار الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2021. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد شهدت ارتفاعاً خلال شهر يوليو 2021، على الرغم من قوة أداء الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية والناشرة، وهو أمر نادراً ما يحدث نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة قصيرة من الزمن نتيجة تزامن حدوث عدة عوامل متداخلة منها ما له علاقة بأساسيات سوق النفط ومنها ما ليس له علاقة بها. حيث ارتفع مؤشر الدولار الأمريكي⁹ بدعم من التوقعات بشأن توجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي نحو تشديد السياسة النقدية، في ضوء تسارع تعافي الاقتصاد الأمريكي.

يأتي ذلك قبل أن يعود الارتباط إلى علاقته الطبيعية خلال شهر أغسطس، حيث انخفضت أسعار النفط، وفي الوقت ذاته ارتفع مؤشر الدولار الأمريكي، خاصة خلال النصف الأول من الشهر، ليصل إلى أعلى مستوى له على أساس يومي منذ شهر سبتمبر 2020، وسط مؤشرات على أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد يقلص مشتريات الأصول ويخفض إجراءات التحفيز خلال عام 2021. وفي شهر سبتمبر 2021، كان لارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي في ظل استمرار توقع تشديد السياسة النقدية، دوراً في الحد من المكاسب في أسعار النفط الخام.

- نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً محدوداً في ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام للربع الثالث من عام 2021، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نجاح إنقاق خفض الإنتاج بين دول أوبك+ في تحقيق الاستقرار لأسواق النفط، وهو ما ساعد إلى حد كبير في الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الخام الأجلة، الذين يستثمرون في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام.

وكان للمخاوف بشأن ضعف الطلب على الوقود في جميع أنحاء العالم بسبب انتشار المتحور دلتا من فيروس كورونا المستجد، مع تلاشي التوقعات بمزيد من عمليات السحب الكبيرة للمخزونات، دوراً في تزايد عمليات بيع العقود الآجلة للنفط لجني الأرباح من قبل المستثمرين خلال النصف الثاني من شهر أغسطس 2021.

⁹ يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية.



3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، أولاً: الموقع – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام وقود التكرير، موجودة في مناطق وسط الولايات المتحدة وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وعوضاً عن ذلك تتنقل الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. ثانياً: الجودة – النفط الخام ليس منتجًا متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض / حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و المنتجات أخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتناشئ مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث سيكون من غير المجد اقتصادياً من الناحتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، كما أنه يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. ثالثاً: الكمية – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. وفي الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة إنتاج النفط الخام الأمريكي.

وقد انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2021 بشكل حاد بلغ نحو 1.9 مليون ب/ي أي بنسبة 30.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 4.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 1.2 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الرابع المناظر من العام السابق. كما انخفضت وارداتها من المنتجات النفطية بحوالى 147 ألف ب/ي أي بنسبة 5.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 2.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 532 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الرابع المناظر من العام السابق.



وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى انخفاض الواردات الأمريكية من النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في العاشر من شهر سبتمبر 2021 إلى نحو 5.8 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى مسجل منذ شهر مايو 2021، على خلفية الاضطرابات الناجمة عن الإعصار Ida الذي اجتاح ساحل الخليج الأمريكي في نهاية شهر أغسطس.

وعلى جانب الصادرات، انخفضت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 305 ألف ب/ي، أي بنسبة 9.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 2.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 157 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. كما انخفضت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية بنحو 169 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 5.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 340 ألف ب/ي على أساس سنوي.

هذا وتتجذر الإشارة إلى انخفاض صادرات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع الثاني من شهر يوليو 2021 بثالث أكبر وتيرة مُنذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1991 بلغت نحو 1.6 مليون ب/ي، لتصل إلى أدنى مستوى لها مُنذ شهر مايو 2021 وهو حوالي 2.5 مليون ب/ي.

وبناءً على ما تقدم، تحولت الولايات المتحدة الأمريكية مجدداً إلى مصدر صافي للنفط خلال الربع الثالث من عام 2021، حيث بلغ صافي صادراتها النفطية نحو 1.146 مليون ب/ي، مقارنة بصافي واردات نفطية بلغ نحو 390 ألف ب/ي خلال الربع السابق، وصافي صادرات نفطية بلغ نحو 324 ألف ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).



الجدول (10)

تطور صافي واردات (الصادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة	
3.5	11.7	2.5	الربع الثالث 2020
4.3	10.1	2.6	الربع الرابع
4.3	11.3	2.9	الربع الأول 2021
4.2	9.7	3.1	الربع الثاني
4.0	10.1	1.5	الربع الثالث*
(0.2)	0.3	(1.6)	التغير عن الربع الثاني 2021
0.5	(1.7)	(1.0)	الربع الثالث 2020 (مليون ب/ي)

الجدول (11)

تطور صافي واردات (الصادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة	
(0.117)	0.167	(2.8)	الربع الثالث 2020
(0.203)	(0.133)	(3.1)	الربع الرابع
(0.211)	(0.454)	(2.5)	الربع الأول 2021
(0.300)	(0.133)	(2.7)	الربع الثاني
(0.191)	0.533	(2.7)	الربع الثالث*
0.109	0.666	0.02	التغير عن الربع الثاني 2021
(0.074)	0.366	0.2	الربع الثالث 2020 (مليون ب/ي)

*بيانات تقديرية

ملحوظة:

- الأرقام بين فوسين تعني سالبا.

المصادر:

– أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China –
– إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الصين من **النفط الخام** خلال الربع الثالث من عام 2021 بحوالي 320 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.3 % مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى 10.1 مليون ب/ي، منخفضة بنحو 1.7 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. هذا وُظهر أحدث البيانات



الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، انخفاض واردات الصين (أكبر مستورد عالمي) من النفط الخام خلال شهر يوليو إلى نحو 9.70 مليون برميل/يوم، على خلفية تجدد تدابير الإغلاق للحد من انتشار المتحور دلتا سريع الانتشار من فيروس كورونا المستجد والتي أدت إلى زيادة حالة عدم اليقين بشأن توقعات الطلب، والرقابة الحكومية على مصافي التكرير، كما تسبّب ثاني أكثر الأعاصير المدارية رطوبة على الإطلاق في تعطيل عمليات الموانئ الرئيسية بشكل مؤقت. وارتفعت واردات الصين من النفط الخام خلال شهر أغسطس مسجلة أعلى مستوى لها منذ شهر مارس 2021 وهو 10.49 مليون برميل/يوم، على خلفية استئناف مصافي التكرير عمليات الشراء عقب إصدار حصص استيراد جديدة، وتحسن الطلب المحلي ولا سيما على منتجات زيت الوقود، وسط تخفيف إجراءات الإغلاق والاستعدادات لعطلة الأسبوع الذهبي، فضلاً عن استلام بعض الشحنات المتأخرة بسبب الإعصار، قبل أن تنخفض الواردات خلال شهر سبتمبر لتصل إلى 10 مليون برميل/يوم، حيث تسبّب ارتفاع أسعار النفط الخام في توجّه مصافي التكرير الحكومية إلى الاستفادة من المخزونات التجارية المرتفعة التي تراكمت لديها خلال العام السابق، مع تقلص حصص واردات المصافي المستقلة.

وتُجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط واردات الصين من النفط الخام الأمريكي قد انخفض خلال الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بالربع السابق، وذلك على الرغم من سعي الصين لتنفيذ الإتفاق التجاري الذي توصلت إليه مع الولايات المتحدة الأمريكية في الخامس عشر من شهر يناير 2020 والذي يتضمن زيادة الصين لوارداتها من منتجات الطاقة الأمريكية حتى نهاية عام 2021. وقد حافظت المملكة العربية السعودية على مركزها كأكبر مورد للنفط الخام إلى الصين.

كما ارتفعت واردات الصين من المنتجات النفطية بنحو 67 ألف ب/ي أو بنسبة 4.4% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 1.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 367 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق بال الصادرات، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2021. في حين انخفضت صادراتها من المنتجات النفطية بحوالي 600 ألف ب/ي، أي بنسبة 36.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 1 مليون ب/ي، وهو نفس المستوى المسجل خلال الربع المماثل من العام الماضي.



وبشكل عام ارتفع صافي الواردات النفطية للصين خلال الربع الثالث من عام 2021 بحوالي 987 ألف ب/ي، أي بنسبة 10.3% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 10.6 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 1.3 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفًا.

هذا ومن المتوقع أن تتباطئ واردات الصين من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2021، على خلفية الإعلان عن خطط لبيع النفط من المخزونات الاستراتيجية عبر مزاد علني للمساعدة في تخفيف ضغط تكاليف المواد الأولية المرتفعة على مصافي التكرير المحلية، والضردية التي بدء تطبيقها اعتباراً من منتصف شهر يونيو 2021 على ثلاثة بنود متعلقة بالنفط تشمل مزيج البيوتومين، وزيت الدورة الخفيفة (LCO) الناتج من التكسير التحفيزي للديزل، والعطريات التي غالباً ما تُستخدم لصنع أنواع وقود منخفضة الجودة.

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت واردات الهند من **النفط الخام** خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 167 ألف ب/ي، أي بنسبة 4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 500 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تراجع واردات الهند من النفط الخام في شهر يوليو 2021 إلى 3.6 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى لها منذ شهر أكتوبر 2020، ويعزى ذلك إلى إغلاق شركات للتكرير وحدات لإجراء عمليات صيانة غير مخطط لها، مع توقيع انخفاض الطلب على الوقود خلال فترة الأمطار الموسمية.

بينما ارتفعت واردات الهند من **المنتجات النفطية** بحوالي 43 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 126 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة الملحوظة في واردات زيت الوقود، والتي عوضت من الانخفاض في واردات النافتا والكيروسين.

وف فيما يتعلق بالصادرات، انخفضت صادرات الهند من **المنتجات النفطية** بحوالي 67 ألف ب/ي، أي بنسبة 5.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 200 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.



وبذلك ينخفض صافي الواردات النفطية للهند خلال الربع الثالث من عام 2021 بحوالي 57 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.5% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 3.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 426 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تحسن أداء صناعة تكرير النفط الخام العالمية بشكل نسبي خلال الربع الثالث من عام 2021، غير أنه شهد تباين على مستوى المجموعات الدولية. حيث تحسن الأداء في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدعم من الطلب القوي على الغازولين والديزل ووقود الطائرات ونواتج التقطير الخفيفة، تزامناً مع موسم القيادة والعطلات الصيفية، واستئناف الأنشطة الاقتصادية بعد تخفيف القيود المرتبطة بجائحة كورونا. إلى جانب إنطلاق دورة الألعاب الأولمبية في اليابان، الذي كان له دوراً مهماً في ارتفاع المعدل اليومي لمعالجة النفط في المصافي إلى أعلى مستوى له منذ يناير 2020.

في حين حد إغلاق حوالي 13% من قدرة معالجة النفط الأمريكية خلال شهر سبتمبر 2021 من انتعاش أداء صناعة التكرير في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وسط فيضانات وانقطاع كامل في التيار الكهربائي امتد لعدة أسابيع، بسبب الإعصار Ida، وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي وهو ما تسبب في ارتفاع تكاليف الكهرباء، والتي من المحتمل أن تكون قد حدت من الاتجاه الصعودي في اقتصادات التكرير الأوروبية. وتجدد وتوسيع عمليات الإغلاق وقيود الطوارئ في أستراليا واليابان. فضلاً عن بدء عمليات الصيانة الموسمية المكثفة للمصافي في شهر سبتمبر.

وفي المقابل، تراجع أداء صناعة التكرير في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبخاصة في الدول الآسيوية النامية، متأثراً بشكل رئيسي بالقيود على حصة استيراد النفط الخام في المصافي المستقلة في الصين، مع انخفاض عمليات تشغيل المصافي بسبب إعادة إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على التنقل وأضرابات الطقس خلال شهر أغسطس 2021. كما تسبب انقطاع الكهرباء في انخفاض المعدل اليومي لمعالجة النفط في مصافي التكرير الصينية خلال شهر سبتمبر إلى أدنى مستوى له منذ شهر مايو 2020، وهو ما يعزى أيضاً إلى نقص المواد الأولية وعمليات التفتيش البيئية على المصافي وضعف الأرباح.



ينظر في هذا السياق، ارتفاع متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية خلال الربع الثالث من عام 2021 بقدر 0.5% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 77.6%， وهو مستوى مرتفع بنحو 5.6% مقارنة بالربع المماضي. تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، انخفضت معدلات تشغيل مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 81.9% خلال الأسبوع المنتهي في 3 سبتمبر 2021 وهو أدنى مستوى لها منذ شهر مارس 2020، بسبب تداعيات الإعصار Ida الذي اجتاح خليج المكسيك، كما يوضح الجدول (12).

الجدول (12)
تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، (2020 – 2021 (%)

المنطقة	التغير عن (مليون ب/ي)				
	2020	2021	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني*
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	8.2	1.3	78.5	77.3	70.4
الأمريكتين	11.1	0.8	83.1	82.3	72.0
أوروبا	8.1	1.4	76.7	75.3	68.6
آسيا الهادئ	0.3	2.1	69.4	67.3	69.0
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	2.8	(0.9)	76.1	77.0	73.3
الدول الآسيوية	2.0	(2.6)	83.1	85.7	81.1
دول الشرق الأوسط	3.8	0.5	75.0	74.4	71.2
دول أمريكا اللاتينية	0.0	0.0	80.0	80.0	80.0
دول الاتحاد السوفيتي السابق	0.0	0.0	79.0	79.0	79.0
دول أفريقيا	3.2	1.2	56.8	55.6	53.6
دول أوروبية أخرى	9.3	(2.3)	72.7	75.0	63.3
المتوسط العالمي	5.6	0.5	77.6	77.1	72.0

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

- Oil Market Intelligence, various issues.



أما فيما يتعلق بكميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية، فقد ارتفعت خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 1.2 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 78.5 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 5.6 مليون برميل/ يوم على أساس سنوي. حيث ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 1.1 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 35.4 مليون برميل/ يوم. كما ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 100 ألف برميل/ يوم فقط مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 43.1 مليون برميل/ يوم، كما يوضح الجدول (13) والشكل (14).

الجدول (13)

تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2020 – 2021)
(مليون برميل/ يوم)

المنطقة	2021		2020		التغير عن (مليون برميل/ يوم)
	الربع الثاني 2020	الربع الثاني 2021	الربع الثالث* 2021	الربع الثاني 2020	
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	2.9	1.1	35.4	34.3	32.5
الأمريكتين	2.0	0.1	18.3	18.2	16.4
أوروبا	0.6	0.6	11.3	10.7	10.7
آسيا الهادى	0.3	0.3	5.8	5.5	5.5
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	2.7	0.1	43.1	43.0	40.4
الدول الآسيوية ومنها:	(0.2)	(0.5)	13.9	14.4	14.0
الصين	0.4	(0.1)	4.4	4.6	4.0
الهند	0.5	0.2	6.8	6.5	6.2
دول الشرق الأوسط	0.3	0.1	5.6	5.5	5.3
روسيا	0.3	0.2	3.5	3.4	3.2
دول أمريكا اللاتينية	0.2	0.1	2.1	2.1	1.9
أفريقيا	1.0	0.2	6.8	6.6	5.8
دول أخرى**	5.6	1.2	78.5	77.3	72.9
الإجمالي العالمي					

* بيانات تقديرية

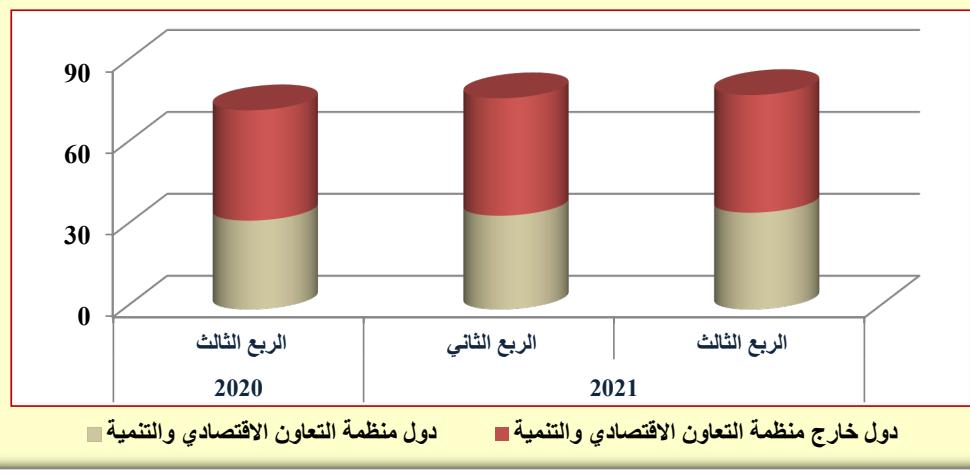
** تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبقى الدول الآسيوية وبقى دول أوروبا وأسيا.
ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعنى سالبا.

المصادر: OPEC, Oil Market Report, various issues.



الشكل (14)

التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2020 - 2021)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: OPEC, Oil Market Report, various issues.

ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقة المتجددة

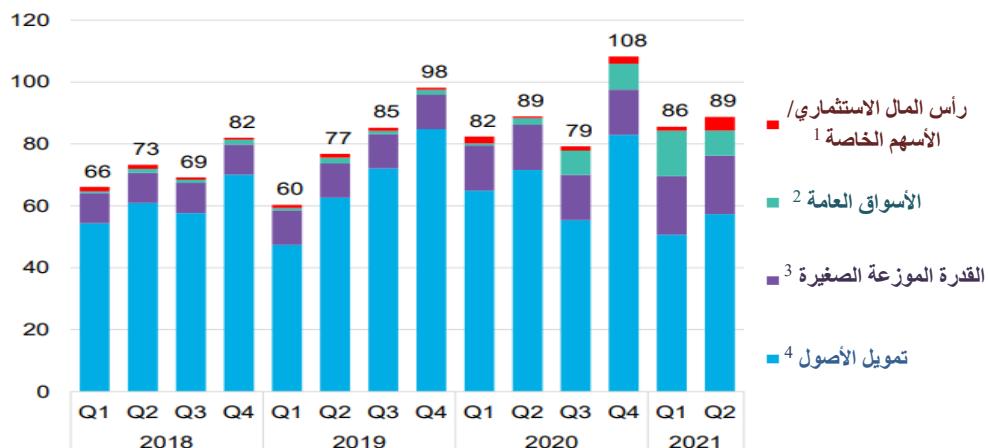
تشير التقديرات إلى استمرار التحسن النسبي في نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقة المتجددة عالمياً خلال الربع الثالث من عام 2021. فقد ساعد استئناف النشاط الاقتصادي عقب الركود الناجم عن جائحة فيروس كورونا المستجد في تعافي سلاسل التوريد للعديد من المنتجات والتكنولوجيات اللازمة لقطاع الطاقة المتجددة، وهو ما كان له إنعكاساً إيجابياً على مشروعات الطاقة المتجددة سواء من حيث توقيت التنفيذ أو حجم الاستثمارات الموجهة نحو مصادرها المختلفة.

هذا وتنظر أحدى البيانات المتاحة، أن الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقة المتجددة ظلت خلال النصف الأول من عام 2021 ثابتة تقريباً وبعيدة كل البعد لتكون كافية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتزايدة. فقد بلغ إجمالياً نحو 174 مليار دولار وهو مستوى مرتفع بنسبة 2% فقط على أساس سنوي، ويقل بنسبة 7% مقارنة بالنصف الثاني من عام 2020، كما يوضح الشكل (15).

الشكل (15)



التطورات الربع السنوية في الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقة المتجددة، (2018-2021) (مليار دولار)



١ التوسيع المالي حيث تتنافى شركات الطاقة المتجددة التمويل في مراحلها تأسيسها الأولى.

٢ الأموال التي تم جمعها من قبل شركات الطاقة المتجددة المدرجة في البورصة أو خارج البورصة خارج نطاق أسواق رأس المال، قد يكون ذلك من خلال الاكتتابات العامة أو عروض المتابعة مثل العروض الثانوية، أو الاستثمار الخاص في الأسهم العامة، أو الشركات المنفذة للمشروع، والأدوات القابلة للتحويل.

٣ الاستثمارات في المشروعات أقل من 1 ميجاوات.

٤ تمويل الإنشاءات الجديدة لمشروعات توليد الطاقة المتجددة.

المصدر: BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 1H 2021

وتشير هذه الزيادة الطفيفة في الاستثمارات إلى مرونة صناعة الطاقة المتجددة على الرغم من زيادة التكاليف بسبب الارتفاع في أسعار السلع الأساسية هذا العام. ومع ذلك، فهي أقل بكثير مما تحتاجه الدول للوصول إلى أهدافها الخاصة بالحد من الانبعاثات خلال العقود القادمة، وهناك حاجة إلى تسريع فوري في التمويل للسير على الطريق الصحيح لتحقيق صافي إنبعاثات صفриة.

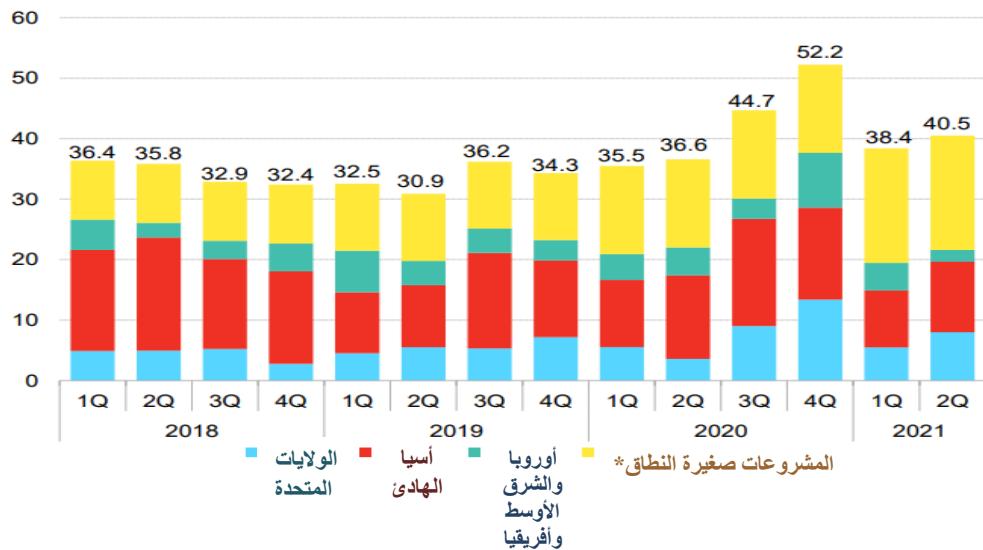
١. الاستثمارات العالمية في مشروعات الطاقة الشمسية

ارتفعت الاستثمارات في مشروعات الطاقة الشمسية بنسبة 9% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2021، لتصل إلى مستوى قياسي مقارنة بالفترة المماثلة من أي عام سابق بلغ 78.9 مليار دولار، وإن كانت أقل من النصف الثاني من عام 2020 (عادة ما تتسارع الاستثمارات في مشروعات الطاقة الشمسية خلال النصف الثاني من العام لوفاء بالتوقيت الزمني للتنفيذ)، كما يوضح الشكل (16).



الشكل (16)

الاستثمارات في مشروعات الطاقة الشمسية الجديدة، تمويل الأصول وفقاً للمجموعات الدولية
(مليار دولار)



* المشروعات أقل من 1 ميجاوات تقريباً.

المصدر: BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 1H 2021

يذكر في هذا السياق، أن الاستثمارات في مشروعات الطاقة الشمسية في الصين قد ارتفعت إلى 4.9 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2021، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.8 مليار دولار مقارنة بالربع السابق، في حين أنه يقل بنحو 8.6 مليار دولار مقارنة بالربع الرابع من عام 2020. وكانت الاستثمارات في الربع الثاني من عام 2021 مدفوعة إلى حد كبير بالتمويلات الرئيسية والمشروعات التي طورتها الشركات المملوكة للدولة مثل شركة China Energy Investment، والتي يجب أن يتم تشغيلها قبل نهاية عام 2021. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ارتفعت الاستثمارات في مشروعات الطاقة الشمسية واسعة النطاق إلى نحو 6.4 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2021، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.1 مليار دولار مقارنة بالربع السابق، في حين أنه يقل بنحو 4.5 مليار دولار مقارنة بالربع الرابع من عام 2020.

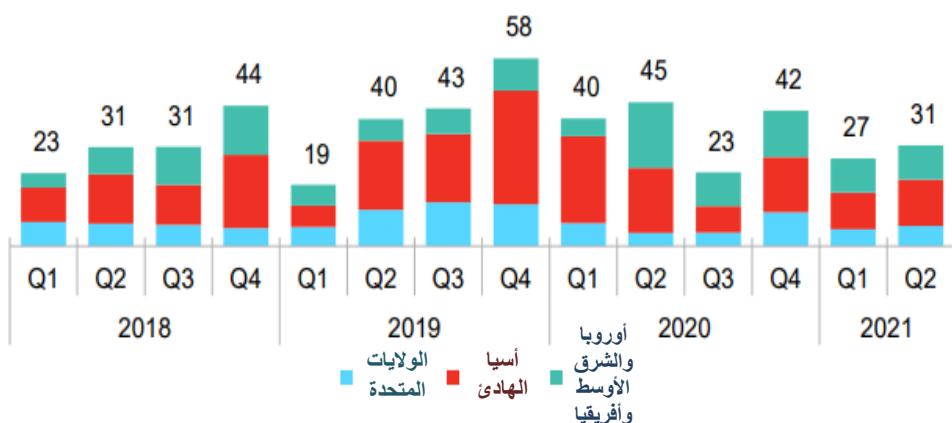
وفي المقابل، انخفضت الاستثمارات في مشروعات طاقة الرياح خلال النصف الأول من عام 2021 بمقدار الثلث تقريباً مقارنة بالربع المماثل من العام السابق الذي شهد تمويل كبير لمحطات



الرياح البحرية الرئيسية – والتي عادة ما تكون أكثر كثافة في رأس المال من محطات الرياح البرية، لصل إلى نحو 58 مليار دولار وهو ما يطابق المستويات المسجلة في عامي 2018 و 2019. وقد بلغت الاستثمارات في الصين – أكبر سوق لطاقة الرياح في العالم – نحو 21 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2021، رغم إنخفاض الدعم الحكومي منذ بداية هذا العام. واستحوذت منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا على حصة 36% من إجمالي الاستثمارات العالمية في مشروعات طاقة الرياح. هذا وقد ظلت الاستثمارات قوية في أوروبا، حيث برزت فنلندا كأفضل سوق أوروبي لمشروعات طاقة الرياح البرية بفضل مضاعفتها لاستثماراتها في هذا المجال منذ عام 2020، كما يوضح الشكل (17) والشكل (18).

الشكل (17)

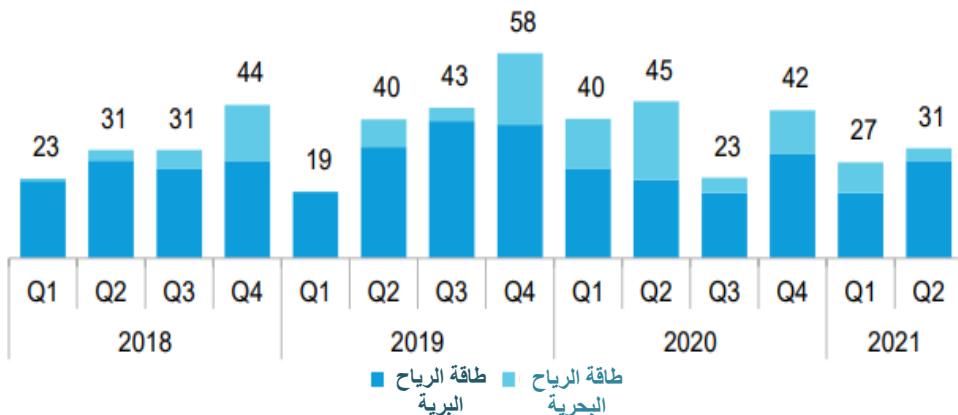
الاستثمارات في مشروعات طاقة الرياح، وفقاً للمجموعات الدولية
(مليار دولار)



المصدر: BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 1H 2021



الشكل (18)
توزيع الاستثمارات بين مشروعات طاقة الرياح البحرية والبرية
(مليار دولار)

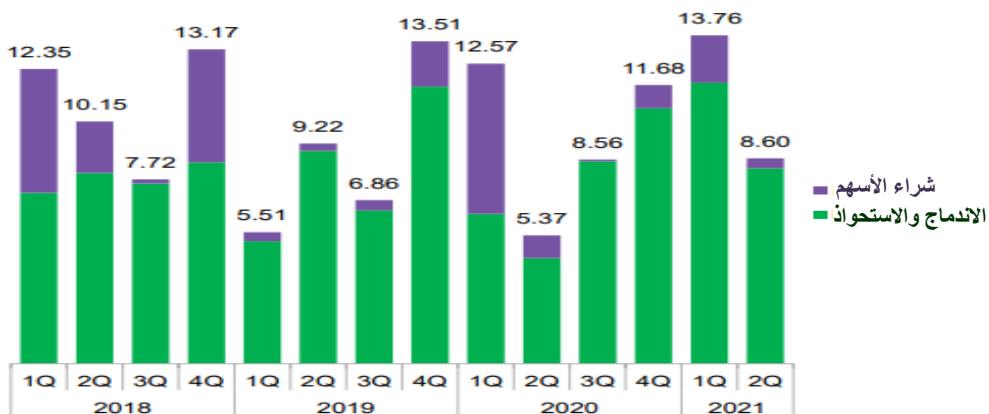


. BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 1H 2021 **المصدر:**

3. الاستثمارات العالمية في عمليات الاندماج والاستحواذ

تعزز نشاط الاندماج والاستحواذ العالمي وهو جزء هام من صور تمويل الطاقة المتجددة من خلال طفرة الصفقات في الهند. حيث بلغ إجمالي عمليات الاندماج والاستحواذ للشركات وشراء الأسهم الخاصة نحو 22.4 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2021، بزيادة نسبتها 25% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. تأتي الهند في المركز الأول في حجم الصفقات متقدمة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية والصين اللتين كانتا الأسواق الرائدة في عام 2020، حيث تراجعت الولايات المتحدة إلى المركز الثاني، والصين إلى المركز الرابع خلف البرازيل التي احتلت المركز الثالث، كما يوضح الشكل (19).

الشكل (19)
الاستثمارات العالمية في عمليات الاندماج والاستحواذ/ شراء الأسهم في شركات الطاقة المتجددة
(مليار دولار)

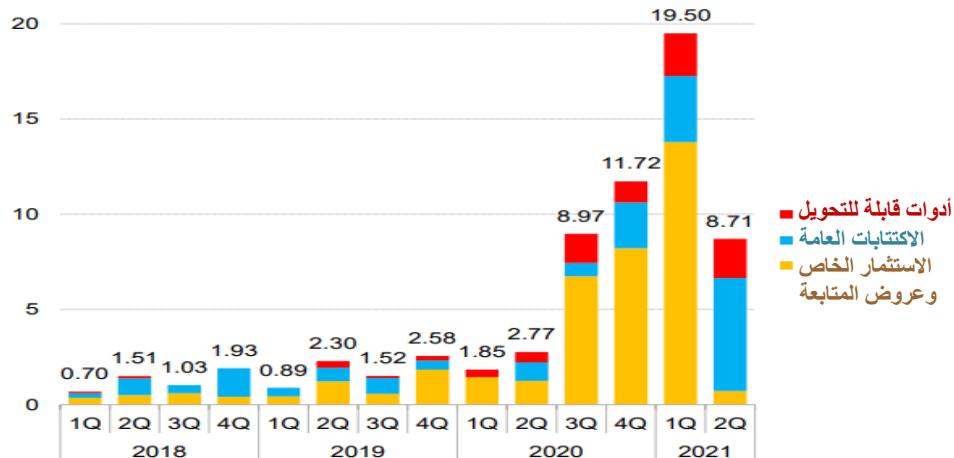


. BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 1H 2021 **المصدر:**

ومن جانب آخر، سجل حجم الأسهم التي تم إصدارها في الأسواق العامة من قبل شركات الطاقة المتجدد العالمية خلال النصف الأول من عام 2021 نحو 28.2 مليار دولار وهو أعلى مستوى له على الإطلاق، بزيادة قدرها 509% عن الفترة المماثلة من العام الماضي. حيث تمكنت العديد من الشركات من إصدار أسهم جديدة لتمويل النمو مستفيدة من تفاؤل أسواق الطاقة المتجددة في بداية العام، كما يوضح **الشكل (20).**.



الشكل (20)
استثمارات الأسواق العامة في شركات الطاقة المتجددة ومرافق التخزين العالمية
(مليار دولار)



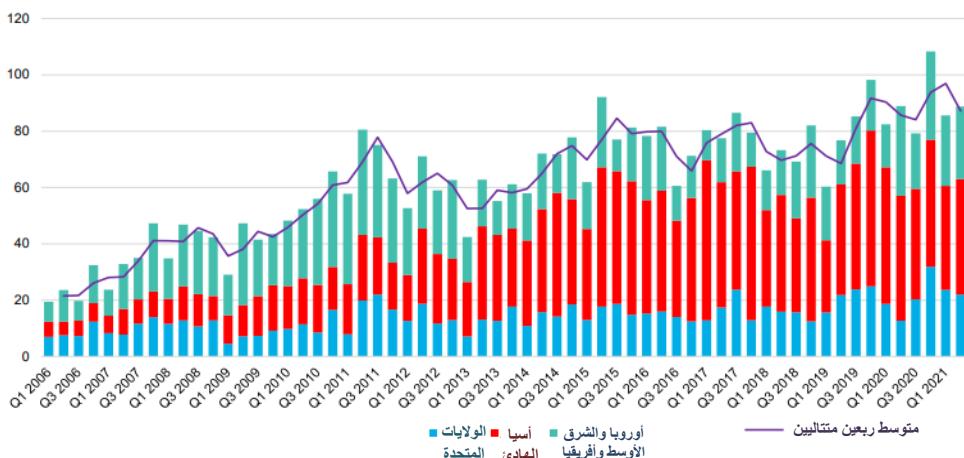
المصدر: BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 1H 2021

وبشكل عام، تؤكد التطورات الملحوظة التي شهدتها الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة على استمرارية قوة الاقبال على هذه الاستثمارات المستدامة المتواقة مع هدف صافي الانبعاثات الصفرية، ويوضح الشكلين (21) و (22) التالية التطورات في الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقة المتجددة وفقاً للمجموعات الدولية وبحسب القطاعات.



الشكل (21)

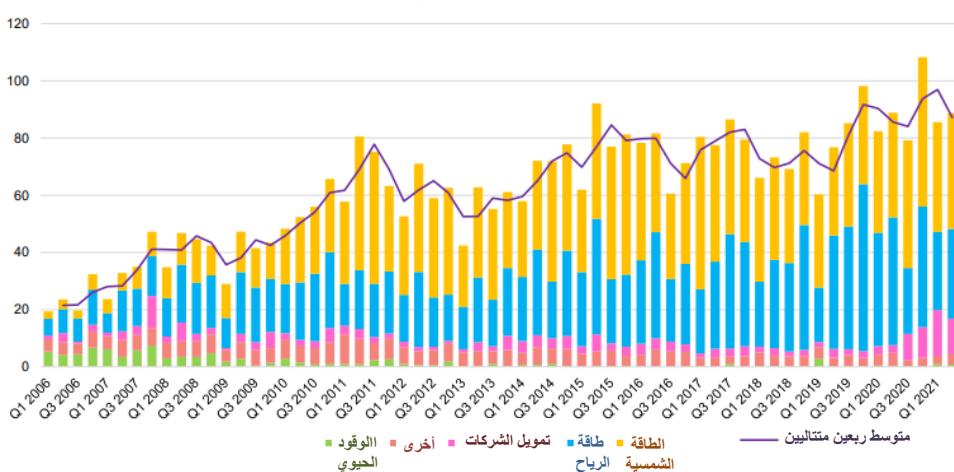
الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقة المتجددة، وفقاً للمجموعات الدولية
خلال الفترة (الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2021)
(مليار دولار)



. BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 1H 2021 **المصدر:**

الشكل (22)

الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقة المتجددة، وفقاً للقطاع
خلال الفترة (الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2021)
(مليار دولار)



. BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 1H 2021 **المصدر:**



أكدت الوكالة الدولية للطاقة المتتجدة على أهمية الاستثمار في الطاقة المتجددة التي توفر ملايين الوظائف الجديدة وتعزز النمو الاقتصادي العالمي، ويطلب تحريك العالم على هذا المسار إجراءات سياسية قوية وذات مصداقية من الحكومات، مدعاة بتعاون دولي أكبر بكثير مما هو قائم، كما يتطلب إضافات سنوية من الطاقة الشمسية الكهروضوئية لتصل إلى 630 جيجاوات بحلول عام 2030 (ما يعادل تركيب أكبر حديقة شمسية حالياً في العالم تقريباً كل يوم) وتلك الخاصة بطاقة الرياح لتصل إلى 390 جيجاوات. ويمثل مجموعهما معاً أربعة أضعاف المستوى القياسي المسجل في عام 2020.

كما تشير الوكالة الدولية للطاقة المتتجدة إلى نمو الطاقة المتتجدة يجب أن يتسارع لتحقيق أهداف إتفاقية باريس لتغير المناخ، وبناء على ذلك فإن استثمار 131 تريليون دولار في مصادر الطاقة المتتجدة قد يكون مطلوباً على مدى الثلاثة عقود القادمة.

ومن جانبها تشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن حصة مصادر الطاقة المتتجدة في توليد الكهرباء في جميع أنحاء العالم تبلغ نحو 30% في الوقت الحالي. وبحلول عام 2050، يتوقع أن يأتي ما يقرب من 90% من توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتتجدة، تستحوذ طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية معاً على ما يقرب من 70%， ويأتي معظم الكميات المتبقية من الطاقة النووية.

أما منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) فتشير إلى أن مصادر الطاقة المتتجدة الأخرى التي تجمع بشكل أساسى بين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية - ستشهد أكبر نمو من حيث القيمة المطلقة والنسبة المئوية لترتفع حصتها إلى ما يزيد عن 10% من مزيج الطاقة العالمية بحلول عام 2045. مع التأكيد على أنه ليس هناك شك في أن صناعة النفط والغاز يمكنها تعزيز مواردها وخبراتها، والمساعدة في إطلاق مستقبل خالي من الكربون، من خلال تطوير حلول تكنولوجية أنظف وأكثر كفاءة للمساعدة في تقليل الانبعاثات. وأن التطورات التكنولوجية تشكل المشهد العالمي للطاقة، ويحتاج العالم للبحث عن حلول تكنولوجية أنظف وأكثر كفاءة عبر جميع مصادر الطاقة المتاحة.

رابعاً: الهيدروجين

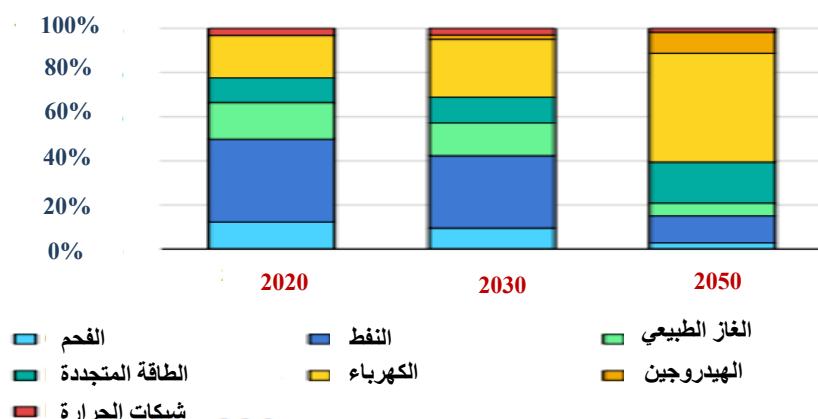
يشير تقرير وكالة الطاقة الدولية المعنون "مراجعة قطاع الهيدروجين العالمي 2021"، الصادر في شهر أكتوبر 2021، إلى سرعة التوجه العالمي للاستفادة من مساهمة الهيدروجين المحتملة في نظام الطاقة المستدامة. في عام 2019، كانت استراتيجيات استخدام الهيدروجين متباينة من قبل عدد محدود من الدول وهي فرنسا واليابان وكوريا الجنوبية. أما في الوقت الحالي، فقد أصدرت 17 دولة استراتيجيات الهيدروجين الخاصة بها، وأعلنت أكثر من 20 دولة أخرى أنها تعمل على تطوير استراتيجيات للهيدروجين، كما تسعى العديد من الشركات للاستفادة من فرص الأعمال المرتبطة بالهيدروجين.

الطلب العالمي على الهيدروجين

بلغ الطلب العالمي على الهيدروجين نحو 90 مليون طن في عام 2020، وتركز الطلب بشكل رئيسي في صناعة التكرير والتطبيقات الصناعية. يذكر في هذا السياق، أن سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية لوكالة الطاقة الدولية يفترض نمو الطلب على الهيدروجين بمقدار ستة أضعاف عن المستويات الحالية لتلبية 10% من إجمالي الطلب العالمي النهائي على الطاقة بحلول عام 2050.

الشكل (23)

توزيع حصة مصادر الوقود المختلفة من إجمالي الطلب العالمي النهائي على الطاقة وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، (2050 – 2020) (%)



المصدر: Global Hydrogen Review 2021, P.19



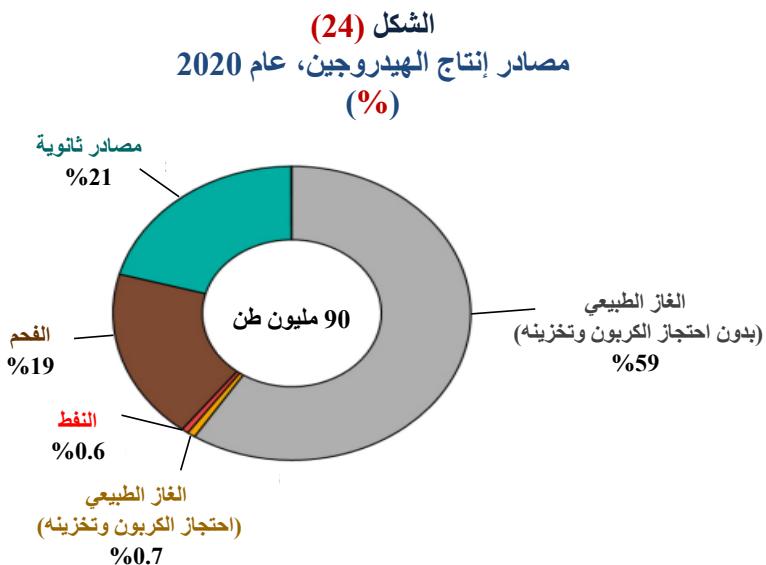
الدعم الدولي للطلب على الهيدروجين

أكَد التقرير على أن دول العالم في حاجة إلى زيادة الطموحات ودعم الطلب، فقد التزمت الدول التي اعتمدت استراتيجيات الهيدروجين بما لا يقل عن 37 مليار دولار، وأعلن القطاع الخاص عن استثمارات إضافية بقيمة 300 مليار دولار. ولكن من أجل وضع قطاع الهيدروجين على المسار الصحيح لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 فإن الأمر يتطلب استثمارات بقيمة 1.2 تريليون دولار في إمدادات الهيدروجين منخفضة الكربون واستخدامها حتى عام 2030.

هذا وقد بدأت العديد من الدول في الإعلان عن مجموعة واسعة من أدوات السياسة، بما في ذلك أسعار الكربون والمناقصات والخصص والتقويضات والمتطلبات في المشتريات العامة. معظم هذه الإجراءات لم تدخل حيز التنفيذ بعد، ولكن يمكن أن يؤدي تشريعها السريع والواسع النطاق إلى فتح المزيد من المشروعات لزيادة الطلب على الهيدروجين.

الإمدادات العالمية من الهيدروجين

أكَد التقرير المشار إليه أعلاه على وجود بوادر إيجابية لنمو إمدادات الهيدروجين من مصادر أخرى بخلاف الوقود الأحفوري، حيث تضاعفت السعة العالمية لأجهزة التحليل الكهربائي اللازمة لإنتاج الهيدروجين خلال الأعوام الخمسة الماضية لتصل إلى ما يزيد قليلاً عن 300 ميجاوات في منتصف عام 2021. وهناك نحو 350 مشروع قيد التطوير حالياً يمكنها رفع السعة العالمية إلى 54 جيجاوات بحلول عام 2030، كما أن هناك 40 مشروع آخر تبلغ طاقتها الإنتاجية أكثر من 35 جيجاوات في المراحل الأولى من التطوير.



المصدر: Global Hydrogen Review 2021, P.108

وإذا ما تم تنفيذ كل هذه المشروعات، يمكن أن تصل الإمدادات العالمية من الهيدروجين باستخدام التحليل الكهربائي إلى أكثر من 8 مليون طن بحلول عام 2030، إلا أن هذا المستوى لا يزال أقل بكثير من 80 مليون طن المستهدفة لتحقيق سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية.

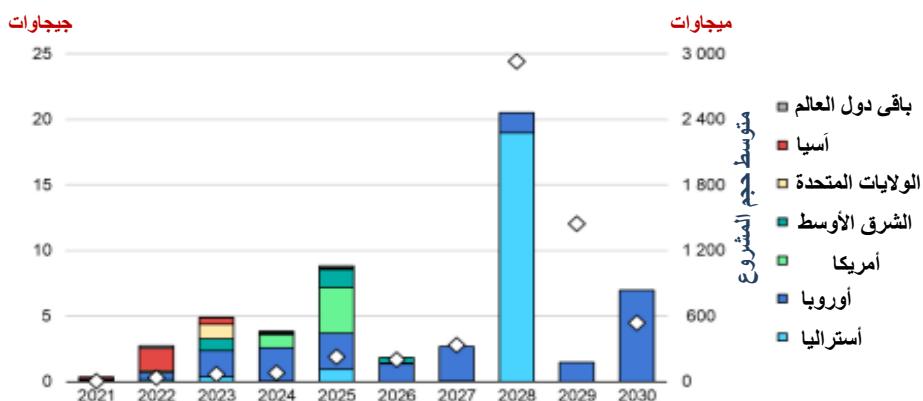


المصدر: Global Hydrogen Review 2021, P.19



وتقود أوروبا عمليات التوسع في سعة أجهزة التحليل الكهربائي، باستحواذها على 40% من السعة المركبة العالمية، ومن المتوقع أن تظل أكبر سوق على المدى القريب على خلفية استراتيجيات الهيدروجين الطموحة للاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. وفي الوقت ذاته، تشير الخطط المتبناة من قبل أستراليا إلى أنها قد تلحق بأوروبا في غضون أعوام قليلة، كما يتوقع أن تتوسع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وبشكل كبير في سعة أجهزة التحليل الكهربائي أيضاً، لا سيما للتصدير، كما يشهد عدد مشروعات الهيدروجين المعلن عنها في الصين نمواً سريعاً، بينما تكشف الولايات المتحدة طموحاتها من خلال إطلاق مبادرة Hydrogen Earthshot التي تم الإعلان عنها مؤخراً والتي تستهدف الإسراع في تحقيق حلول الطاقة النظيفة الأكثر وفرة وبأسعار معقولة وموثوقة خلال العقد الحالي، ومن ضمنها خفض تكلفة الهيدروجين النظيف بنسبة 80% ليصل إلى 1 دولار لكل 1 كيلوجرام.

الشكل (26)
قدرة التحليل الكهربائي المركبة الجديدة على أساس المشروعات
قيد الإنشاء أو المخطط لها، 2021 – 2030



المصدر: Global Hydrogen Review 2021, P.117

وأشار التقرير إلى وجود 16 مشروعًا في الوقت الحالي لإنتاج الهيدروجين من الوقود الأحفوري مع احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، تنتج نحو 0.7 مليون طن سنويًا، وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية وكندا على 80% من السعة العالمية لهذا الإنتاج. كما أن هناك 50 مشروع



آخر قيد التطوير، وفي حال تحققتها، يمكن أن يرتفع الإنتاج السنوي للهيدروجين إلى أكثر من 9 مليون طن بحلول عام 2030، وتستحوذ المملكة المتحدة وهولندا على جزء كبير من تلك المشروعات.

توسيع نطاق استخدام الهيدروجين

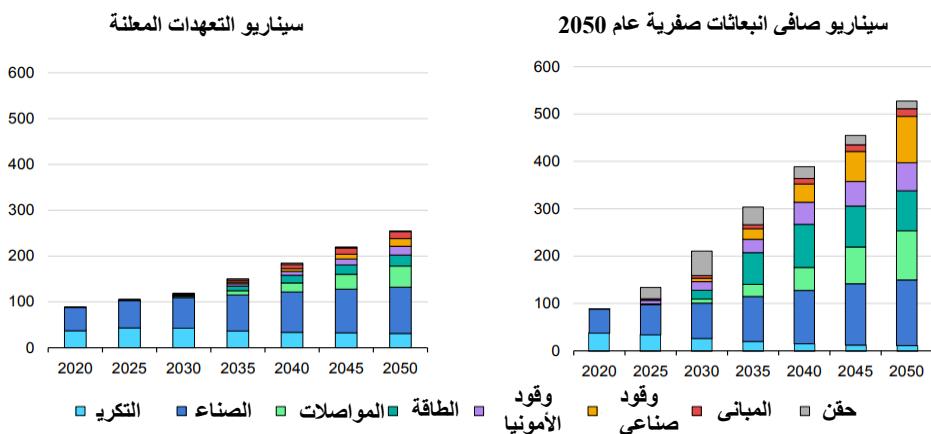
أما فيما يخص توسيع نطاق استخدام الهيدروجين، فعلى الرغم من أن استخدامه لا يزال مقصوراً على عدد محدود من التطبيقات التي تمثل حصة صغيرة من إجمالي الطلب العالمي على الهيدروجين، إلا أن التقدم الأخير لتوسيع نطاق إستخداماته كان قوياً، لا سيما في مجال النقل. حيث انخفضت تكلفة خلايا وقود السيارات بنسبة 70% منذ عام 2008 بفضل التقدم التكنولوجي والمبيعات المتزايدة للسيارات الكهربائية التي تعمل بخلايا الوقود (FCEVs) التي زاد عددها بأكثر من ستة أضعاف من 7000 في عام 2017 إلى أكثر من 43000 في منتصف عام 2021، وذلك بفضل الجهد الذي تبذلها كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان. ففي عام 2017، كانت جميع السيارات الكهربائية التي تعمل بخلايا الوقود تقريباً هي سيارات ركاب، أما حالياً فنحو 60% من هذه السيارات هي حافلات وشاحنات، مما يشير إلى تحول إلى قطاع المسافات الطويلة حيث يمكن للهيدروجين أن يتنافس بشكل أفضل مع المركبات الكهربائية. هذا وتوجد العديد من المشروعات لاستخدام الوقود القائم على الهيدروجين في السكك الحديدية والشحن والطيران قيد التطوير بالفعل، ومن المتوقع أن توفر فرصاً جديدة لدعم الطلب على الهيدروجين.

من جانب آخر، يعتبر الهيدروجين ركيزة أساسية في إزالة الكربون في القطاع الصناعي، وعلى الرغم من وجود التقنيات التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحقيق هذا الأمر، إلا أنها لا تزال في مراحلها الأولى، رغم اتخاذ خطوات رئيسية فعلية في هذا الشأن. حيث بدأ تشغيل أول مشروع تجريبي في العالم لإنتاج الفولاذ الخالي من الكربون باستخدام الهيدروجين منخفض الكربون هذا العام في السويد، كما سيبدأ مشروع تجريبي آخر لاستخدام الهيدروجين القائم على مصادر الطاقة المتجددة لإنتاج الأمونيا في نهاية عام 2021 في إسبانيا. ومن المتوقع بدء تشغيل العديد من المشروعات بطاقة عشرات الكيلو طن من الهيدروجين خلال عامين أو ثلاثة أعوام قادمة. كما يجري تطوير مشروعات لاستخدام الهيدروجين في التطبيقات الصناعية مثل الأسمنت والسيراميك أو تصنيع الزجاج.



الشكل (27)

الطلب على الهيدروجين وفقاً للقطاع في سيناريو التعهدات المعلنة وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، (2020 – 2050) (مليون طن)



.المصدر: Global Hydrogen Review 2021, P.44

الهيدروجين منخفض الكربون وتكلفة الإنتاج

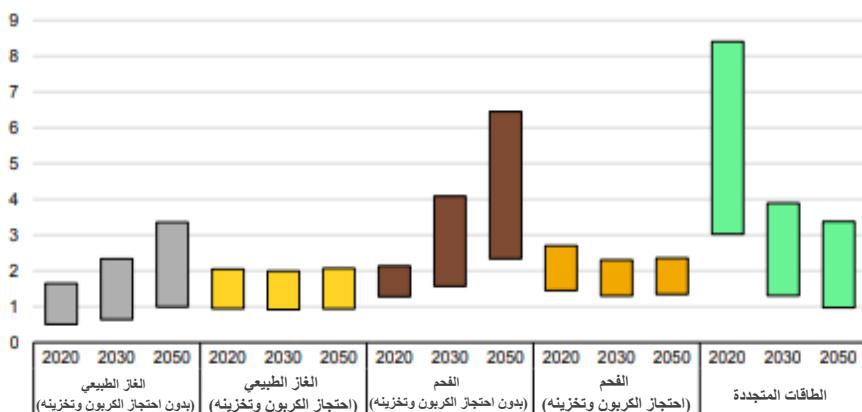
أشار التقرير إلى أن الحاجز الرئيسي للهيدروجين منخفض الكربون هو فجوة التكلفة الكبيرة مع الهيدروجين المنتج من الوقود الأحفوري الذي يعد حالياً أرخص خيار في معظم أنحاء العالم. فاعتماداً على أسعار الغاز الإقليمية، تتراوح تكلفة إنتاج الهيدروجين من الغاز الطبيعي من 0.5 إلى 1.7 دولار لكل كيلوجرام، ويؤدي استخدام تقنيات تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن إنتاج الهيدروجين إلى زيادة تكلفة الإنتاج إلى نحو 1 إلى 2 دولار لكل كيلوجرام، في حين أن استخدام الكهرباء المتتجددة لإنتاج الهيدروجين تبلغ تكلفته 3 إلى 8 دولار لكل كيلوجرام. وعلى الرغم من ذلك فهناك مجال كبير لخفض تكاليف إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون من خلال الابتكار التكنولوجي وزيادة الانتشار، وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050 الذي يتوقع انخفاض تكلفة إنتاج الهيدروجين من مصادر الطاقة المتتجددة إلى 1.3 دولار لكل كيلوجرام بحلول عام 2030 في المناطق ذات الموارد المتتجددة الوفيرة (النطاق 1.3 – 3.5 دولار لكل كيلوجرام)، وعلى المدى الطويل تتحفظ التكلفة إلى 1 دولار لكل كيلوجرام (النطاق 1 – 3 دولار لكل كيلوجرام)، مما يجعل



الهيدروجين المنتج من الطاقة الشمسية الكهروضوئية منافساً في التكلفة مع الهيدروجين المنتج من الغاز الطبيعي حتى بدون استخدام تقنيات تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عدة مناطق.

الشكل (28)

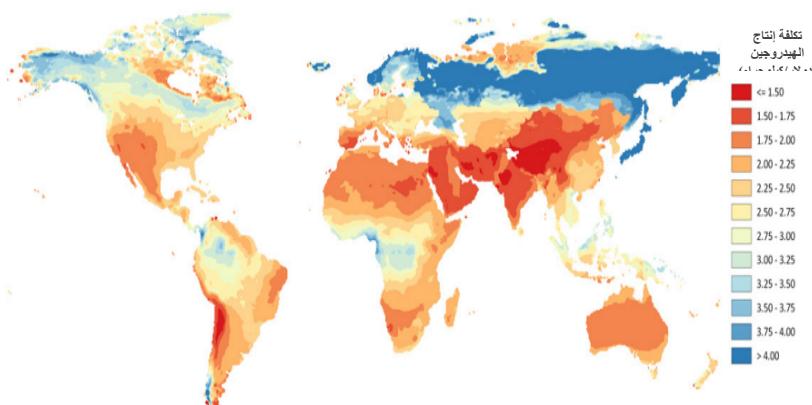
تكلفة إنتاج الهيدروجين وفقاً للتكنولوجيا المستخدمة في عام 2020، وفي سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية 2030 و 2050 (دولار/كيلوجرام)



.المصدر: Global Hydrogen Review 2021, P.113

الشكل (29)

تكلفة إنتاج الهيدروجين من أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح في عام 2030



.المصدر: Global Hydrogen Review 2021, P.126



الوفاء بتعهدات المناخ

أوضح التقرير أن الوفاء بتعهدات المناخ يتطلب إتخاذ إجراءات سريعة وأكثر حسماً، في بينما يتسع اعتماد الهيدروجين كوقود نظيف، إلا أنه لا يزال أقل من المطلوب للمساعدة في الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050. حيث أن تحقيق جميع الخطط المععلنة لـ الهيدروجين بحلول عام 2030 قد تؤدي إلى الآتي:

- نمو إجمالي الطلب على الهيدروجين ليصل إلى 105 مليون طن، مقارنة بأكثر من 200 مليون طن في سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية.
- ارتفاع إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون إلى أكثر من 17 مليون طن، وهو ما يمثل 0.1% تقريباً من مستوى الإنتاج المطلوب في سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية.
- ارتفاع قدرة التحليل الكهربائي إلى 90 جيجاوات، وهو مستوى أقل بكثير من القدرة المستهدفة في سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية وهي 850 جيجاوات تقريباً.
- نشر ما يصل إلى 6 مليون مركبة كهربائية تعمل بخلايا الوقود، وهو ما يمثل 40% فقط من العدد المستهدف في سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية (15 مليون مركبة).

ويبين التقرير أنه هناك حاجة إلى اعتماد أسرع بكثير لإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون لوضع العالم على المسار المستهدف لنظام الطاقة المستدامة بحلول عام 2050. ويمكن أن يساعد تطوير سوق الهيدروجين العالمي الدول ذات إمدادات الطاقة المحدودة، مع توفير فرص التصدير للدول ذات الإمدادات الكبيرة المتعددة أو تخزين ثاني أكسيد الكربون. كما أن هناك حاجة إلى تسريع جهود الابتكار التكنولوجي، حيث يقدر حجم الاستثمارات العالمية التي يجب توجيهها بأسرع وقت ممكن إلى ابتكارات الطاقة المتعددة نحو 90 مليار دولار، مع تخصيص نصفها تقريباً للتقنيات المتعلقة بالهيدروجين. وفي هذا السياق، يعد التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية لتسريع اعتماد الهيدروجين.



قدم التقرير عدد من التوصيات التي يجب على الدول تبنيها لأخذ زمام المبادرة في تحول الطاقة، والتي من أهمها:

- وضع استراتيجيات وخرائط طريق حول دور الهيدروجين في أنظمة الطاقة: إن تبني استراتيجيات وطنية للهيدروجين، وخرائط طريق واضحة المعالم مع أهداف ملموسة لنشر إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، وتحفيز الطلب الكبير الذي يعد أمر بالغ الأهمية لبناء النقاة بشأن السوق المحتملة للهيدروجين منخفض الكربون، تعد خطوة أولى حيوية لخلق الزخم وتحفيز المزيد من الاستثمارات لتوسيع وتسريع صناعة الهيدروجين.
- حشد الاستثمار في الإنتاج والبنية التحتية والمصانع: يمكن لإطار السياسة الذي يحفز الطلب، بدوره، أن يحفز الاستثمار في مصانع إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون والبنية التحتية والقدرة الصناعية. مع ذلك، وبدون إجراءات سياسية قوية وفعالة، لن تحدث هذه العملية بالسرعة اللازمة لتحقيق الأهداف المناخية. هذا وبعد التخطيط الملائم وتطوير البنية التحتية أمراً بالغ الأهمية لربط مصادر الإمداد بمراكز الطلب وقدرات التصنيع التي يمكن أن تستفيد منها المشاريع اللاحقة.
- توفير دعم قوي للابتكار لضمان وصول التقنيات الحيوية إلى التسويق قريباً: يعد الابتكار أمراً ضرورياً لخفض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية لتقنيات الهيدروجين. كما أن إطلاق العنوان للطلب الكامل المحتمل على الهيدروجين يتطلب جهوداً توضيحية قوية على مدار العقد المقبل. كما أن هناك حاجة ماسة إلى زيادة ميزانيات البحث والتطوير ودعم المشروعات للتأكد من وصول تقنيات الهيدروجين الرئيسية إلى التسويق التجاري في أقرب وقت ممكن.
- إنشاء أنظمة مناسبة لإصدار الشهادات والتوحيد القياسي والتنظيم: سيؤدي اعتماد الهيدروجين إلى ظهور سلاسل قيمة جديدة، وسيتطلب ذلك تعديل الأطر التنظيمية الحالية وتحديد معايير جديدة وخطط إصدار الشهادات لإزالة الحواجز التي تمنع وتعوق هذا التوسيع. ويعد الانفاق الدولي بشأن منهجة حساب البصمة الكربونية لإنتاج الهيدروجين أمراً مهماً بشكل خاص لضمان أن الهيدروجين المنتج منخفض الكربون، كما ستلعب دوراً أساسياً في تطوير سوق الهيدروجين العالمي.



خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الثالث من عام 2021 مجموعة من الأحداث الهامة التي لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

1. الاجتماعات الوزارية لدول أوبك+

تم خلال الربع الثالث من عام 2021 عقد اجتماعين وزاريين لمجموعة دول أوبك+،

وهما كالتالي:

أ. الاجتماع الوزاري التاسع عشر لدول أوبك+

عقد الاجتماع في الثامن عشر من شهر يوليو 2021، حيث تم خلاله الاتفاق على عدة نقاط

رئيسية، وهي كالتالي:

1. تمديد القرار المتتخذ في الاجتماع الوزاري العاشر لدول أوبك+(أبريل 2020) حتى نهاية شهر ديسمبر 2022.

2. تعديل إجمالي إنتاج دول أوبك+ بالزيادة بمقدار 400 ألف برميل/يوم على أساس شهري بدءاً من شهر أغسطس 2021 حتى يتم التخلص التدريجي من تخفيض الإنتاج البالغ 5.8 مليون برميل/يوم. على أن يتم تقييم تطورات سوق النفط العالمية وأداء الدول المشاركة في شهر ديسمبر 2021.

3. الاستمرار في الالتزام بآلية عقد اجتماعات وزارية شهرية لدول أوبك+ طوال فترة إعلان التعاون لتقييم أوضاع سوق النفط واتخاذ قرار بشأن تعديلات مستوى الإنتاج للشهر التالي، مع السعي لإنتهاء تخفيضات الإنتاج بحلول نهاية شهر سبتمبر 2022، وفقاً لظروف السوق.

4. التأكيد على أهمية الالتزام بالامتثال التام لاتفاق خفض الإنتاج، والاستفادة من تمديد فترة التعويض للدول ذات الامتثال الضعيف حتى نهاية شهر سبتمبر 2021.

5. اعتباراً من الأول من شهر مايو 2022 سيكون خط الأساس لحساب تعديلات الإنتاج، وفقاً للجدول الموضح أدناه.



مستوى الإنتاج المرجعي وفقاً للتعدیلات الجديدة لاتفاق أوبك+ (ألف برميل/يوم)

النوع (مايو/أبريل) 2022	بدءاً من شهر مايو 2022	حتى نهاية شهر أبريل 2022	
-	1057	1057	الجزائر
-	1528	1528	أنجولا
-	325	325	الكونغو
-	127	127	غينيا الاستوائية
-	187	187	الجابون
150	4803	4653	العراق
150	2959	2809	الكويت
-	1829	1829	نيجيريا
500	11500	11000	السعودية
332	3500	3168	الإمارات
-	718	718	أذربيجان
-	205	205	البحرين
-	102	102	بروناي
-	1709	1709	казاخستان
-	595	595	ماليزيا
-	1753	1753	المكسيك
-	883	883	عمان
500	11500	11000	روسيا
-	75	75	السودان
-	130	130	جنوب السودان
1132	27815	26683	دول أوبك 10
500	17670	17170	دول خارج أوبك
1632	45485	43853	+ دول أوبك+

ب. الاجتماع الوزاري العشرون لدول أوبك+

عقد الاجتماع في الأول من سبتمبر 2021، وتم خلاله الاتفاق على عدة نقاط رئيسية هي:

- ✓ إعادة التأكيد على خطة وآلية تعديل الإنتاج الشهرية المعتمدة في الاجتماع الوزاري التاسع عشر لدول أوبك+ وقرار تعديل الإنتاج الكلي الشهري بالزيادة بمقدار 400 ألف ب/ي شهر أكتوبر 2021.



✓ تمديد فترة التعويض عن الإنتاج الزائد حتى نهاية شهر ديسمبر 2021 بناء على طلب بعض الدول ذات الامتثال الضعيف لاتفاق.

وقد عقد الاجتماع الوزاري الحادي والعشرون لدول أوبك+ في الرابع من شهر أكتوبر 2021، وتم خلاله إعادة التأكيد على خطة وآلية تعديل الإنتاج الشهرية المعتمدة بشأن زيادة الإنتاج بمقدار 400 ألف ب/ي خلال شهر نوفمبر 2021، وفقاً للجدول الموضح أدناه.

مستوى إنتاج دول أوبك+ المعتمد لشهر نوفمبر 2021 (ألف برميل/يوم)

نوفمبر 2021	
953	الجزائر
1377	أنجولا
293	الكونغو
114	غينيا الاستوائية
169	الجابون
4193	العراق
2532	الكويت
1648	نيجيريا
9913	السعودية
2855	الإمارات
647	أذربيجان
185	البحرين
92	بروناي
1540	казاخستان
536	مالزيا
1753	المكسيك
796	عمان
9913	روسيا
68	السودان
117	جنوب السودان
24047	دول أوبك 10
15647	دول خارج أوبك
39694	دول أوبك+



2. اضطرابات الإمدادات في خليج المكسيك الأمريكي

في أواخر شهر أغسطس 2021، بدأت شركات الطاقة العاملة في خليج المكسيك في عمليات إجلاء العاملين من المنصات البحرية بسبب العاصفة الاستوائية Ida التي تحولت إلى إعصار إجتاز حقول النفط البحرية الأمريكية الرئيسية والتي تشكل دورها نحو 17% من إنتاج النفط الخام بالولايات المتحدة، ويقع أكثر من 45% من إجمالي طاقة التكرير الأمريكية على طول ساحل الخليج.

تسبب الإعصار Ida في توقف إنتاج نحو 1.74 مليون برميل/يوم من النفط الخام، أو أكثر من 94% من إنتاج النفط البحري الأمريكي في خليج المكسيك. وأضطررت مصافي التكرير إلى إغلاق حوالي 13% من قدرة معالجة النفط الأمريكية وسط فيضانات وانقطاع كامل في التيار الكهربائي.

وقامت شركة Colonial Pipeline المشغل لأكبر نظام توزيع للوقود من مراكز التكرير في Louisiana و Texas إلى شرق الولايات المتحدة بتعليق شبكتها الرئيسية، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الغازولين.

هذا وقد تعافى الإنتاج في خليج المكسيك الأمريكي ببطء. حيث استمر حتى أواخر شهر سبتمبر 2021 بسبب الأضرار التي لحقت بمطارات الطائرات العمودية ومستودعات الوقود مما أدى إلى إبطاء عودة الطوافق إلى المنصات البحرية، بينما عانت مصافي تكرير النفط في ولاية Louisiana من استمرار انقطاع التيار الكهربائي لعدة أسابيع. ومن المتوقع أن يظل نحو 175 ألف ب/ي من إنتاج النفط الأمريكي متوقفاً حتى نهاية عام 2021، وفقاً لشركة Royal Dutch Shell أكبر منتج للنفط في خليج المكسيك والأكثر تضرراً من تداعيات الإعصار.

أحدث الإعصار Ida أضرار جسيمة بالبنية التحتية لقطاع الطاقة البحري الأمريكي تعد هي الأكثر تكلفة منذ عام 2005، حيث انخفض إنتاج النفط الخام بأكبر وتيرة أسوأ عية على الإطلاق، وتراجعت مخزونات النفط الخام الأمريكية إلى أدنى مستوى لها منذ شهر أكتوبر 2018. وفي محاولة منها للحد من تداعيات الإعصار سمحت الحكومة الأمريكية لشركات الطاقة باستخدام مخزونات النفط الخام الاستراتيجية. ويقدر بنك Goldman Sachs أن الإعصار Ida تسبب في انخفاض إنتاج النفط الخام الأمريكي بإجمالي بلغ نحو 40 مليون برميل.



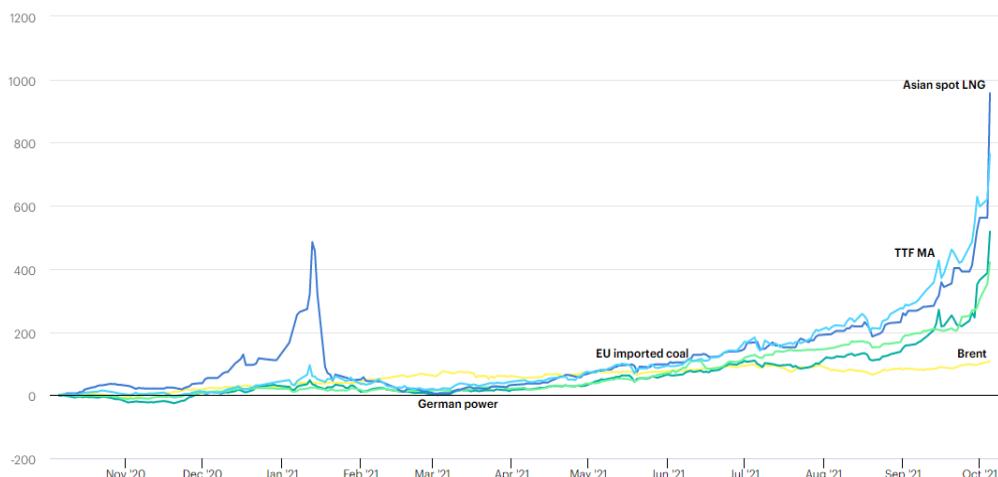
هذا وقد اجتاحت العاصفة الاستوائية Nicholas خليج المكسيك الأمريكي، غير أن تأثيرها كان محدوداً، حيث تسببت في إغلاق أكبر خط أنابيب للغاز ولinden لفترة وجيزة.

3. بوادر أزمة طاقة تلوح في الأفق

برزت في الأونة الأخيرة بوادر أزمة طاقة، تكمن جذورها في عدم كفاية إمدادات الطاقة لتلبية الطلب القوي بعد التعافي النسبي في الأداء الاقتصادي من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد في كافة أنحاء العالم. ومع اقتراب فصل الشتاء في نصف الكرة الأرضية الشمالي والذي يشهد تزايد الطلب على الطاقة وخاصة لأغراض التدفئة، تناولت المخاوف بشأن تفاقم هذه الأزمة. هذا التطور دفع بالحكومات إلى اتخاذ إجراءات استباقية محاولة منها للحد من تأثير أزمة الطاقة على المستهلكين، وسط تسجيل ارتفاعات قياسية في أسعار الغاز الطبيعي والفحمر، والتي كان لها انعكاسات سلبية على سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية.

الشكل (30)

نسبة الارتفاع في أسعار مصادر الطاقة المختلفة
خلال الفترة (أكتوبر 2020- أكتوبر 2021)
(%)



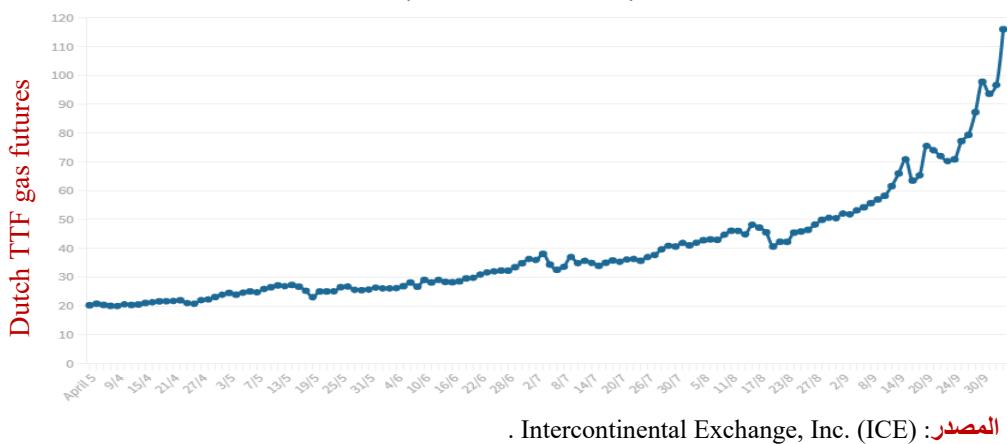
المصدر: وكالة الطاقة الدولية (IEA).



ففي أوروبا، أدى فصل الشتاء الماضي الطويل وشديد البرودة إلى استنفاد مخزونات الغاز الطبيعي في أوروبا التي وصلت إلى 30% في شهر مارس 2021، كما تسبب تخفيف القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد في ارتفاع الطلب على الطاقة مما أعاد عملية إعادة التخزين التي عادة ما تتم خلال فصلي الربيع والصيف، وفي الوقت ذاته انخفضت عمليات الصيانة لحقول الغاز الطبيعي وتراجعت الاستثمارات أثناء الجائحة، لترتفع بذلك أسعار الغاز الطبيعي بشكل قياسي، ويتم تداوله في أوروبا بسعر يعادل أكثر من 200 دولار / برميل مكافئ نفط وهو مستوى مرتفع بأكثر من ثمانية أضعاف على أساس سنوي.

الشكل (31)

تطور أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الأوروبية منذ شهر أبريل 2021
(يورو/ميغاوات ساعة)



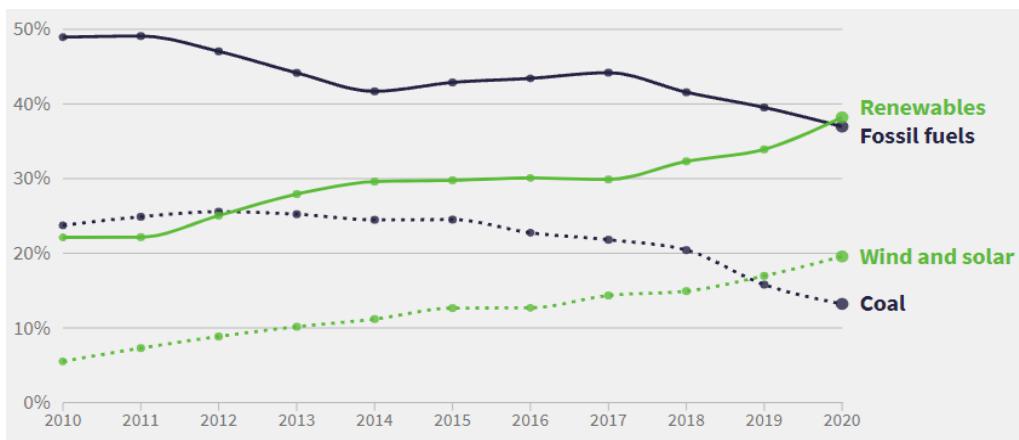


وأشارت وكالة الطاقة الدولية (IEA) إلى أن روسيا يمكن أن تفعل المزيد لزيادة توافر الغاز الطبيعي في أوروبا وضمان امتلاء المخزونات بمستويات مناسبة استعداداً لموسم التدفئة الشتوي المقبل.

والجدير بالذكر أن جزء من أزمة الطاقة في أوروبا يعزى إلى سعيها نحو التخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري بسرعة كبيرة في إطار سياستها بشأن التحول الأخضر وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الاتحاد الأوروبي بنسبة 55٪ على الأقل قبل نهاية العقد الحالي. ومن المتوقع استمرار تعرّض الاتحاد الأوروبي لمخاطر تقلب أسعار الطاقة في الأعوام القادمة، قبل أن يحقق التحول الأخضر الاستقرار المتوقع في السوق الأوروبي. ويوضح الشكل التالي توجه دول الاتحاد الأوروبي نحو خفض مساهمة الوقود الأحفوري (النفط والفحم) في توليد الكهرباء مقابل ارتفاع حصة الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) في عمليات التوليد.

الشكل (32)

تطور نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء بالاتحاد الأوروبي (%) (EU-27، 2010-2020)



المصدر: Europe power sector in 2020, Ember & Agora Energiewende, 25 January 2021

ومن المرجح أن تواجه العديد من الشركات الأوروبية التأثير المزدوج الناجم عن الارتفاع في تكاليف الطاقة والانخفاض المحتمل في إنفاق المستهلكين بسبب زيادة نفقات الأسر المرتبطة بالطاقة. ويعود ارتفاع أسعار الطاقة بالفعل على عمليات الصناعات كثيفة الاستهلاك للكهرباء، حيث فلقت



العديد من الشركات بشكل مؤقت إنتاج الأمونيا والأسمدة، مشيرة إلى تدهور هوامش الربح بسبب الزيادة الحادة في أسعار الغاز الطبيعي.

أما الصين، فقد قامت بتوجيه شركاتها الحكومية بتوفير الإمدادات المطلوبة لتوليد الطاقة خلال فصل الشتاء القارم، بأي تكلفة كانت، كما وجهت 72 منجماً للفحم بزيادة الإنتاج بحوالي 100 مليون طن، مع ارتفاع أسعار الطاقة، ووسط استمرار انقطاع التيار الكهربائي الذي كانت القيود على استهلاكه أحد أسباب انكماش نشاط المصانع في الصين خلال شهر سبتمبر 2021 للمرة الأولى منذ بدء جائحة فيروس كورونا المستجد. هذا وقد وجهت الصين الصناعات الكبيرة كثيفة الاستهلاك للطاقة، بما في ذلك الصلب والألمنيوم والأسمنت، لخفض الإنتاج.

وارتفعت العقود الآجلة للفحم في الصين عند مستوى قياسي جديد يعادل نحو 219 دولار/طن بعد أن أضطر 60 منجماً في أكبر منطقة منتجة للفحم في البلاد إلى الإغلاق وسط طقس سيئ وفيضانات وانهيارات أرضية، مما أدى إلى تفاقم أزمة إمدادات الطاقة. وتشير التوقعات إلى أن أزمة الطاقة التي تجتاح الصين قد تستمر حتى نهاية عام 2021، حيث يتوقع انخفاض استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي بنسبة 12% في الربع الأخير. وفي هذا السياق، أصدرت مقاطعة Liaoning الصناعية ثاني أعلى مستوى تأهب لنقص الطاقة للمرة الخامسة في أسبوعين، محذرة من أن النقص قد يصل إلى ما يعادل 10-20% من إجمالي الطلب على الطاقة.

وفي الهند، تسعى مصافي تكرير النفط إلى رفع معدلات التشغيل إلى طاقتها الكاملة، وتتدافع محطات الطاقة للحصول على الفحم لتوليد الكهرباء التي تعاني بعض الولايات من انقطاعها، حيث تم إصدار تحذيرات في جميع أنحاء الهند من أن إمدادات الفحم لمحطات الطاقة الحرارية التي تحول الحرارة من الفحم إلى الكهرباء قد انخفضت بشكل خطير. وتشير أحدث البيانات أن نحو 63 من أصل 135 محطة طاقة تعمل بالفحم في الهند لديها إمدادات تكفي لمدة يومين فقط على الأكثر، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة غير المسبوقة في الطلب على الكهرباء بسبب انتعاش الاقتصاد، وهطول أمطار غزيرة في مناطق تواجد مناجم الفحم خلال شهر سبتمبر 2021، وزيادة أسعار الفحم المستورد إلى مستوى قياسي يجعله غير اقتصادي، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الفحم المحلي، وعدم بناء مخزون كافي من الفحم قبل بداية الرياح الموسمية.



وفي شرق آسيا، انخفضت مخزونات زيت الوقود في سنغافورة، مركز التخزين الرئيسي، إلى أدنى مستوياتها منذ شهر سبتمبر 2019، مع تزايد استخدامه لتوليد الكهرباء، بدلاً من الغاز الطبيعي الذي ارتفعت تكلفته في تلك المنطقة بنسبة بلغت 85% منذ بداية شهر سبتمبر 2021، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ 13 عاماً.

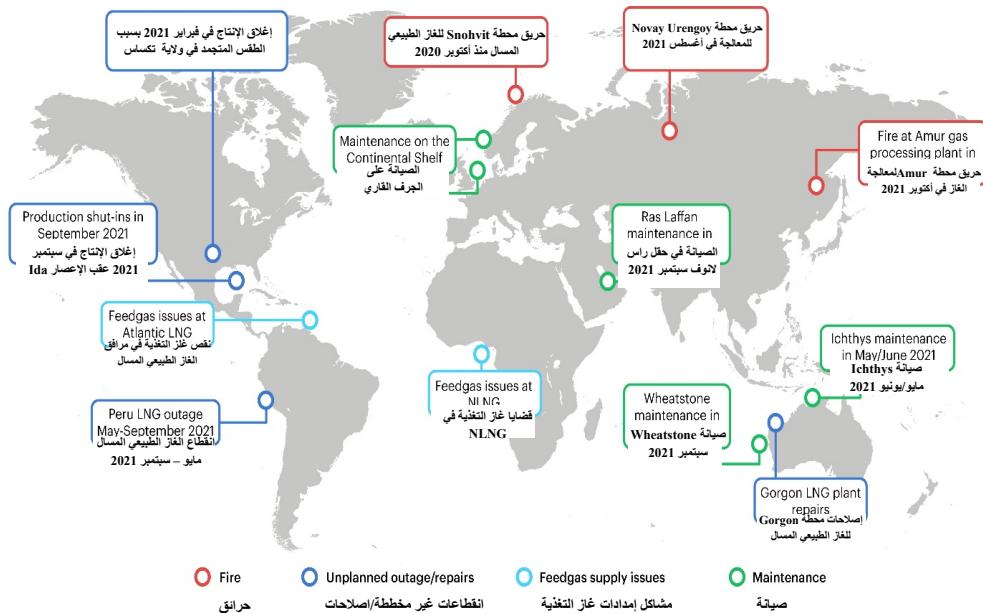
وشهدت الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً في أسعار الغاز الطبيعي بنسبة تزيد عن 58% منذ بداية شهر أغسطس 2021، لتصل إلى 6.37 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية في الخامس من شهر أكتوبر 2021. وارتفعت أسعار الغازولين إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2014، حيث أظهرت بيانات شركة GasBuddy لتنبؤ أسعار الوقود، أن متوسط سعر الغازولين في محطات الوقود الأمريكية بلغ 3.262 دولار للجالون، مقابل متوسط بلغ 1.09 دولار للجالون قبل عام واحد. كما أدى التدافع على الفحم إلى ارتفاع أسعاره أيضاً، ليصل إلى 75.50 دولار/طن في منطقة وسط Appalachia للأسبوع المنتهي في 8 أكتوبر 2021، ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 39% عن بداية العام وأعلى مستوى منذ شهر مايو 2019، وتبدو الأسعار في المناطق الأخرى أقل لكنها تتبع نفس المسار الصعودي. هذا ومن المتوقع أن يرتفع استهلاك الفحم من منتجي الكهرباء في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 23% في عام 2021، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. يأتي ذلك في الوقت الذي تزداد فيه المطالبات لتسريع الانتقال الطاقي Energy Transition، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

الجدير بالذكر أن أسعار النفط قد نالت دعماً من أزمة الطاقة العالمية، حيث ارتفعت أسعار عقود خام برنت في الأسواق الأجلة إلى أعلى مستوياتها منذ شهر أكتوبر 2018 لتجاوز مستوى 85 دولار/برميل، كما ارتفعت أسعار عقود خام غرب تكساس في الأسواق الأجلة إلى أعلى مستوىاتها منذ شهر أكتوبر 2014 لتجاوز مستوى 83 دولار/برميل. وفي هذا السياق، تشير التوقعات إلى أن أزمة الطاقة العالمية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط إلى نحو 100 دولار/برميل للمرة الأولى منذ عام 2014، مدفوعة بثلاثة عوامل رئيسية: أولها التحول من الغاز الطبيعي إلى النفط نتيجة لارتفاع أسعار الغاز، ثانياً ارتفاع استهلاك النفط خلال فصل الشتاء البارد، وثالثها زيادة الطلب على الطيران مع إعادة فتح الولايات المتحدة الأمريكية حدودها.



وتشير التوقعات إلى أن نقص المخزونات النفطية، وحفظ دول أوبك+ على آلية الزيادة الشهرية في إنتاجها، واستمرار أزمة الطاقة ستتوفر دعماً قوياً لأسعار النفط الخام في الأشهر الثلاثة المقبلة. ومن الملاحظ توسيع الفارق بين أسعار أقرب عقدين آجلين لخام غرب تكساس لشهر ديسمبر 2021 ليتجاوز 8 دولار/برميل، وهو أكبر مستوى مسجل منذ عام 2014، وهي إشارة إلى تزايد التوقعات الصعودية لدى المتداولين في الأسواق الأجلة.

وعلى الصعيد العالمي، ستكون المحركات الرئيسية لдинاميكيات سوق الطاقة خلال الأشهر القادمة هي درجة برودة فصل الشتاء القادم، وقوة اتجاهات النمو الاقتصادي وحجم الانقطاعات غير المخطط لها في الإمدادات. ويوضح الشكل التالي أعمال الصيانة الرئيسية والانقطاعات غير المخطط لها في إمدادات النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة المنقضية من عام 2021.



المصدر: وكالة الطاقة الدولية (IEA).

وقد تسببت أزمة الطاقة العالمية في تنامي المخاوف لدى البنوك المركزية المستثمرون بأن يساهم الارتفاع في أسعار الطاقة في زيادة معدلات التضخم العالمية، في الوقت الذي يحاول فيه الاقتصاد العالمي التعافي من الآثار المتبقية لجائحة فيروس كورونا المستجد. هذا وقد أشار صندوق

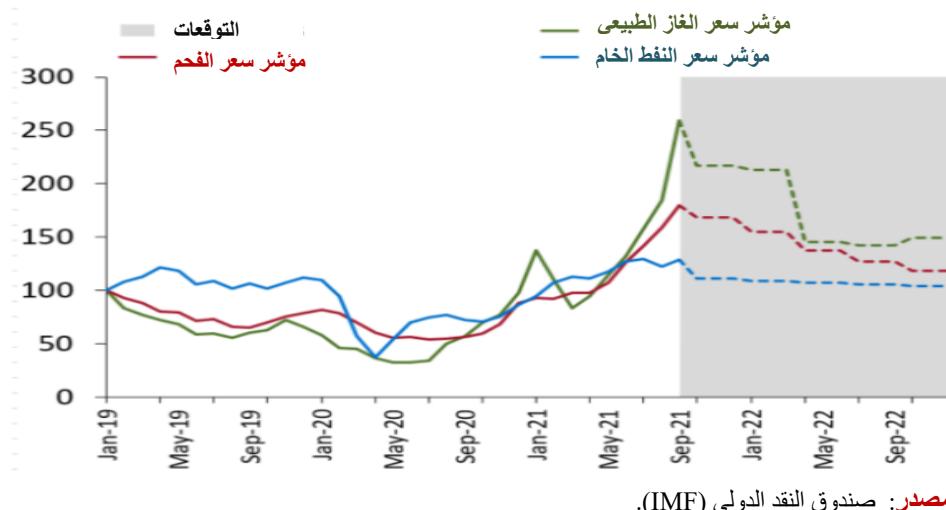
كما تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أنه إذا ظلت أسعار الطاقة على مستوياتها الحالية، فسوف ترتفع قيمة إنتاج الوقود الأحفوري العالمي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى 4.7% في عام 2021 مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 4.1%， وتصل في عام 2021 إلى 4.8% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 3.75%. ومع افتراض أن نصف هذه الزيادة في تكاليف النفط والغاز والفحm يرجع إلى انخفاض الإمدادات، فمن شأن هذا أن يمثل انخفاضاً قدره 0.3% في نمو الاقتصاد العالمي عام 2021 وانخفاضاً قدره نحو 0.5% في عام 2022.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تعود أسعار الغاز الطبيعي إلى مستوياتها السابقة بحلول الرابع الثاني من عام 2022، حين تخف الضغوط الموسمية مع نهاية فصل الشتاء في أوروبا وأسيا، وهو ما تشير إليه أسواق العقود الآجلة أيضاً. ومن المرجح أن تتحسن أسعار الفحم والنفط الخام، غير أن حالة عدم اليقين لا تزال مرتبطة وقد يؤدي حدوث انتعاش قوي في الطلب إلى إحداث فرزات جديدة في أسعار الطاقة.



الشكل (33)

عقود الطاقة الأجلة تشير إلى أرجحية انخفاض أسعار الطاقة بدرجة معتدلة في الشهور القادمة
(بنابر 100 = 2019)



المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF).

وتؤكد أزمة الطاقة الحالية التي أدت إلى نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي في بعض الدول، وبما لا يدع مجال للشك، على صعوبة تقليص اعتماد الاقتصاد العالمي على الوقود الأحفوري بهذه الوتيرة المتتسعة المنتهجة وسيظل الوقود الأحفوري مستحوذ على جزء كبير من مزيج الطاقة المستهلكة في المستقبل. وفي هذا السياق، يمكن التأكيد مرة أخرى على أهمية استمرار الدول العربية المصدرة الرئيسية للبترول في دفع وتعزيز الاستثمارات الجديدة في قطاع النفط والغاز الطبيعي للحد من التقلبات المستقبلية في أسواق الطاقة العالمية، حيث يسبب انخفاض حجم الاستثمارات العالمية في النفط والغاز الطبيعي والتي تقدرها منظمة أوباك بنحو 11.8 تريليون دولار خلال الفترة (2021 – 2045)، في جعل الإمدادات أكثر عرضة للظروف الاستثنائية المختلفة التي نشهدها اليوم، ومن ثم فإن أي حديث عن وقف هذه الاستثمارات يشكل مخاطر كبيرة على أمن الطاقة العالمي.



سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

1. الاجتماع الوزاري غير الرسمي للتحضير لمؤتمر الأطراف السادس والعشرون (Cop26)

عقد خلال الفترة (25 – 26 يوليو) 2021، اجتماع غير رسمي ضم أكثر من 50 وزيراً وممثلاً رفيع المستوى لمناقشة توقعاتهم بشأن مؤتمر الأطراف السادس والعشرون، من حيث الشكل والمضمون والنتيجة المتوقعة، ولتقديم إرشادات بشأن قضايا المفاوضات المعلقة. وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع الوزاري خمسة موضوعات رئيسية هي:

➢ توسيع نطاق التكيف

أقر الوزراء بالحاجة إلى إيلاء اهتمام سياسي أكبر للتكيف في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلاً عن أهمية خطط التكيف الوطنية (NAPs)، والمساهمات المحددة وطنياً (NDCs) كأدوات لتوجيه وإثبات إجراءات التكيف، وكذلك لإبلاغ الأولويات والاحتياجات المحلية والوطنية، وأهمية الخطط القابلة للتنفيذ لجذب التمويل وتوجيهه، والإجراءات العملية بقيادة محلية، مع الحاجة إلى استخدام أفضل الآليات التمويل الحالية مثل صندوق المناخ الأخضر (GCF) من خلال إعادة النظر في المتطلبات والإجراءات.

وتم الاتفاق على الحاجة إلى تحسين فهم الأطراف للهدف العالمي للتكيف (GGA)، مع دعم واسع لخارطة طريق أو برنامج عمل لتسهيل التقدم. كما كان هناك اتفاق على الحاجة إلى زيادة تمويل التكيف على وجه السرعة وضمان سهولة الوصول إليه وإمكانية التنبؤ به.

➢ الحفاظ على هدف 1.5 درجة مئوية

أكّد الوزراء على الحاجة الملحة لقليل الانبعاثات للحفاظ على هدف 1.5 درجة مئوية، مع الاعتراف بأن هذا من شأنه أن يقلل بشكل كبير من مخاطر وآثار تغير المناخ. وتم تسلیط الضوء على النسخة الأولى من التقرير التجمیعی للمساهمات المحددة وطنياً عن عام 2020 الذي أعدته أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن المساهمات كانت أقل بكثير مما هو مطلوب.

وتضمنت المقترنات التي حظيت بالدعم لتحقيق هذا الهدف ما يلي: تشجيع المساهمات المحددة وطنياً التي لم تقدم بعد أو لم تتوافق مع الهدف المعنی قبل عام 2025، تعزيز الدعوة لتقديم



الاستراتيجيات طويلة الأجل التي ينبغي أن تحدد مسارات ملموسة لصافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050 وتجمعها بشكل دوري وتحديثها بانتظام، إرسال إشارات سوقية واضحة من خلال تسعير الكربون، والتخلص التدريجي من تمويل طاقة الفحم، والتحول في وسائل النقل مثل المركبات التي لا تصدر أي انبعاثات. وتم الاتفاق على أهمية تقديم جميع الأطراف قبل مؤتمر الأطراف السادس والعشرون بمساهمات طموحة محددة وطنياً (NDCs)، بالإضافة إلى استراتيجيات طويلة الأجل (LTSS) تحدد مساراً لانبعاثات صفرية صافية بحلول عام 2050.

► الخسائر والأضرار الناجمة عن التغير المناخي

أجمع الوزراء على الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن التغير المناخي، مع الإشارة إلى أن التأثيرات تتزايد باطراد وهو ما يظهر من خلال الآثار المدمرة لظهور الطقس المتطرف الأخيرة. وتم تسليط الضوء على أهمية اتخاذ إجراءات عاجلة وعملية لتجنب الخسائر والأضرار وتقليلها ومعالجتها، بما يتاسب مع الظروف الوطنية والمحلية. كما تم التشديد على أن الاستجابة للخسائر والأضرار تتطلب اتخاذ إجراءات بالإضافة إلى إجراءات التكيف والتخفيف، مع الدعوة إلى مسار أو آلية تمويل مخصصة لتحقيق هذا الأمر.

► الإنتهاء من إعداد قواعد باريس – المادة 6

أجمع الوزراء على الحاجة إلى الانتهاء من التفويضات المتعلقة بشأن كتاب قواعد باريس في مؤتمر الأطراف السادس والعشرون لتمكين التنفيذ الكامل لاتفاق باريس، مع التركيز على المادة 6 وب خاصة القضايا المتعلقة باستخدام وحدات ما قبل 2020 لتحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنياً، وعدم إجراءات التكيف.

► تعبئة التمويل

أكدا الوزراء على الحاجة إلى زيادة التمويل المناخي والأهمية الأساسية لتحقيق هدف توفير 100 مليار دولار لتحقيق النقاوة والمصداقية في عملية الأمم المتحدة للتغير المناخي، والاعتراف بالتمويل كعامل تمكين لدفع العمل المناخي الطموح على نطاق واسع. كما تم التشديد على أنه يجب على الدول المتقدمة تحديد كيفية تعبئة 100 مليار دولار سنوياً حتى عام 2025، مع تشجيع النظر في كيفية زيادة تمويل التكيف قبل إجراء مزيد من المناقشات الوزارية في مؤتمر الأطراف السادس والعشرون.



2. تقرير "المُسَاهِّمات المُحدَّدة وطنياً لجَمِيع الأطْراف في اِتِّفَاقِيَّة بارِيس"

نشرت الأمم المتحدة في 17 سبتمبر 2021 تقريراً حول "المُسَاهِّمات المُحدَّدة وطنياً لكافَّة الأطْراف في اِتِّفَاقِيَّة بارِيس". وقد تضمن التقرير معلومات عن جَمِيع الأطْراف الـ 191 في اِتِّفَاقِيَّة بارِيس بناءً على أحدث المُسَاهِّمات المُحدَّدة وطنياً المتاحة حتى 30 يوليُو 2021، بما في ذلك معلومات عن 86 مُسَاهِّمة جديدة أو محدثة قدمها 113 طرفًا تمثُّل حوالي 49% من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

وقد أشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن تنخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لتلك الأطْراف الـ 113 بنسبة 12% في عام 2030 مقارنة بعام 2010، وهي خطوة هامة نحو التخفيضات التي حدتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ (IPCC)، والتي قدرت أن الحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية يتطلَّب خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 45% في عام 2030 أو خفض بنسبة 25% بحلول عام 2030 للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى درجتين مئويتين.

ومن ضمن الأطْراف الـ 113، أشارت 70 دولة إلى أهداف تتعلق بحِياد الكربون في منتصف القرن الحالي تقريباً، يمكن أن يؤدي هذا الهدف إلى تخفيضات أكبر لانبعاثات، تصل إلى حوالي 26% بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2010.

ويحتوي التقرير أيضاً على بعض النتائج التي تعد مقلقة إلى حد ما، حيث تشير المُسَاهِّمات المُحدَّدة وطنياً المتاحة لجَمِيع الأطْراف البالغ عددها 191 مجتمعة إلى زيادة كبيرة في الانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة في عام 2030 بنحو 16% مقارنة بعام 2010. ووفقاً لأحدث نتائج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ، فإن مثل هذه الزيادة، قد تؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة بنحو 2.7 درجة مئوية بحلول نهاية القرن الحالي، ما لم يتم اتخاذ إجراءات بشأنها على الفور.

كما أكد التقرير على أنه في حين أن هناك اتجاهًا واضحًا بأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يتم تقليلها بمدِّور الوقت، يجب على الدول مضاعفة جهودها المناخية بشكل عاجل إذا أرادت منع ارتفاع درجات الحرارة العالمية بما يتجاوز هدف اِتِّفَاقِيَّة بارِيس المتمثل في أقل من درجتين مئويتين - من الناحية المثلالية 1.5 درجة مئوية - بِنْهَايَةِ القرنِ الحالِيِّ.



3. المائدة المستديرة غير الرسمية حول العمل المناخي

عقد الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الوزراء البريطاني في 20 سبتمبر 2021 مائدة مستديرة غير رسمية على هامش أعمال الدورة رقم 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة جمعت رؤساء دول وحكومات ممثلين عن الدول المتقدمة والنامية ومنخفضة الدخل لمناقشة الجهود العالمية لمواجهة التغير المناخي. تطرقت المناقشات خلال المائدة المستديرة إلى كيفية معالجة التغيرات في الإجراءات العاجلة بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتمويل والتكيف، وأهمية التضامن والطموح للحفاظ على هدف 1.5 درجة مئوية في المتناول، كما سعت إلى ضمان أنه بحلول محادثات المناخ في شهر نوفمبر 2021 في جلاسكو، سيكون لدى الدول موارد لتعزيز العمل المناخي وحماية شعوبها من التأثيرات المناخية. وخلال المائدة المستديرة أعربت جمهورية مصر العربية عن تطلعها لاستضافة مؤتمر الأطراف السادس والعشرون (COP27) لعام 2022، مع التأكيد على أنها ستعمل على أن تكون تلك الدورة من المؤتمر نقطة تحول جذرية في عمل المناخ الدولي بالشراكة مع كافة الأطراف العالمية.

4. الاجتماع الوزاري التحضيري الرسمي ما قبل مؤتمر الأطراف السادس والعشرون (COP26)

عقد خلال الفترة (30 سبتمبر – 2 أكتوبر) 2021 الاجتماع الوزاري التحضيري الرسمي ما قبل مؤتمر الأطراف السادس والعشرون (COP26) في مدينة ميلان بإيطاليا. يأتي هذا الاجتماع عادة قبل مؤتمر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بحوالي شهر. شارك في الاجتماع وزراء المناخ والطاقة من مجموعة مختارة من الدول لمناقشة وتبادل وجهات النظر حول بعض الجوانب السياسية الرئيسية للمفاوضات والتعمعق في بعض موضوعات التفاوض الرئيسية التي سيتم تناولها في مؤتمر الأطراف السادس والعشرون. وأهم الموضوعات التي دارت حولها المناقشات خلال الاجتماع ما يلي:

- زيادة الطموح في خفض الانبعاثات لضمان بقاء هدف 1.5 درجة مئوية في المتناول.
- زيادة الطموح في توفير التمويل والدعم للدول النامية لتمكنها من العمل على تغير المناخ.
- تحسين النهج لتلافي وتقليل ومعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن الظروف المناخية المتطرفة.
- وضع هدف عالمي للتكيف لتقليل القابلية للتاثير، وتعزيز بناء القدرة على الصمود من خلال التخطيط للتكيف وتنفيذ إجراءات التكيف.



- النهوض بالتقنيات الالزمة للدول للإبلاغ بشفافية عن إجراءاتها المناخية والدعم المطلوب أو الذي تتفاوت.
- تعزيز القواعد التفصيلية لآليات السوقية وغير السوقية، والتي يمكن للدول من خلالها التعاون لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات الخاصة بها.

5. مخرجات الدورة 26 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

"COP26"

انطلقت أعمال الدورة 26 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP26" خلال الفترة 31 أكتوبر - 12 نوفمبر 2021 بمدينة غلاسكو في اسكتلندا بمشاركة نحو 200 دولة. وقد تلقت المفاوضات دعوة قوية عندما كشفت الولايات المتحدة والصين، وهم أكبر دولتين مسبيتين للانبعاثات، عن خطة عمل مشتركة بشأن المناخ. وقد أقر مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ "COP26" اتفاقاً نهائياً بعد تعديل أدخل في اللحظة الأخيرة على نص مسودة الاتفاق من قبل الصين والهند اللتان أصررتا على تخفيف اللهجة المتعلقة بالوقود الأحفوري في البيان الختامي للقمة. وكانت صياغة نص المسودة الأولى بشأن الوقود الأحفوري ركزت على التخلص من المحطات الكهربائية العاملة على الفحم «بلا هوادة» و «الدعم غير الفعال» بدلاً من التخلص التدريجي العام من الوقود، مما أثار شكاوى من بعض الدول التي أرادت بياناً أكثر تحديداً بشأن إنهاء دعم الوقود الأحفوري. ودعا الاتفاق في ختام مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ "COP26" الدول كافة إلى تسريع خفض انبعاثاتها، من خلال تقديم خطط وطنية جديدة بحلول 2022. من جهة أخرى، لا يشير النص إلى آلية محددة للتعويض عن «الخسائر والأضرار» التي عانت منها الدول الأكثر فقراً، والمعرضة لعواقب الاحترار.

وحذر الأمين العام للأمم المتحدة من أن «الكارثة المناخية لا تزال ماثلة» رغم التوصل إلى الاتفاق في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ "COP26" في غلاسكو. واعتبر أن المؤتمر العالمي للمناخ انتهى بخطوات إلى الأمام مرحباً بها، ولكن ذلك ليس كافياً. وقد تم اختيار جمهورية مصر العربية لاستضافة الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ



"COP27" في عام 2022، ودولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة "COP 28" في عام 2023

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 1.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 17.1 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.5 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى قيام دول أوابك+ (من ضمنها خمسة من الدول الأعضاء) بتعديل إجمالي إنتاجها بالزيادة بمقدار 400 ألف برميل/يوم على أساس شهري بدءاً من شهر أغسطس 2021، حتى يتم التخلص التدريجي من تخفيض الإنتاج البالغ 5.8 مليون برميل/يوم، والمتوقع تحقيقه في شهر سبتمبر 2022. كما يوضح الجدول (14) والشكل (34).

الجدول (14)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2021-2020)*

الربع الثالث 2020	الربع الثاني 2021	الربع الثالث 2021	الربع الثالث 2020	النسبة المئوية (%)
كمية الصادرات (مليون ب/ي)	قيمة الصادرات (مليار دولار)	كمية الصادرات (مليون ب/ي)	قيمة الصادرات (مليار دولار)	
57.3	14.532	16.2	1.129	27.3%
98.4	15.936	114.6	17.065	17.7%
114.6	17.065	16.2	1.129	-92.3%
57.3	2.533	57.3	2.533	0.0%

* بيانات تقديرية.

ملاحظات:

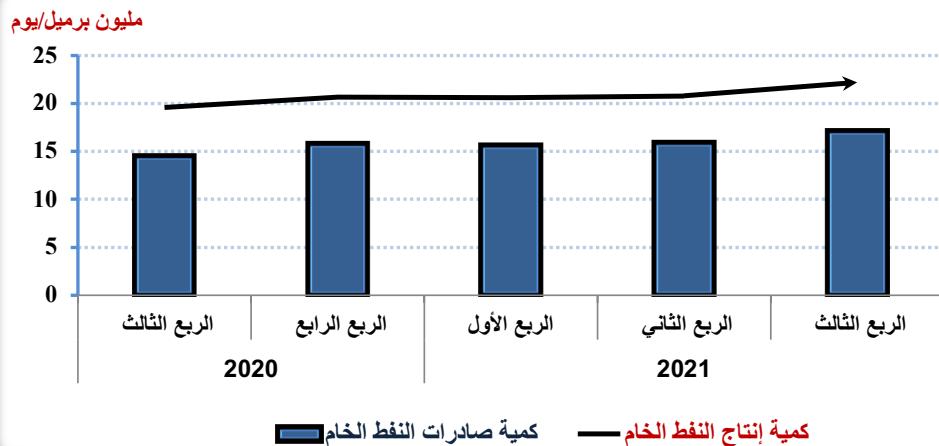
- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الاستهلاك الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقييم قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.



الشكل (34)

مقارنة كمية إنتاج النفط الخام الصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوبك،
(2021 - 2020)



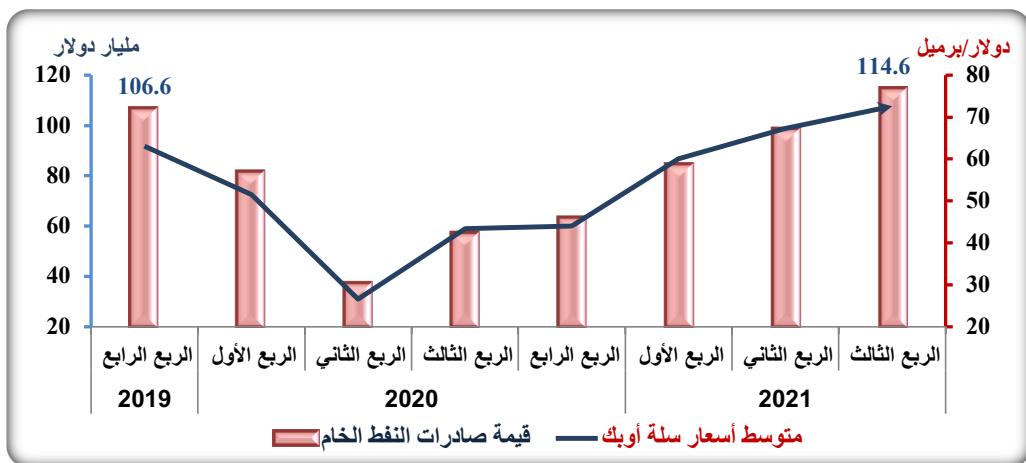
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) – تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوبك

تشير التقديرات الأولية إلى الإنعكاس الإيجابي لارتفاع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الأعضاء خلال الربع الثالث من عام 2021 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، لتعود إلى المستويات المسجلة ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد. فقد ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بنحو 16.2 مليار دولار، أي بنسبة 16.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 114.6 مليار دولار، وهو مستوى مرتفع بنحو 57.3 مليار دولار، أي ضعف القيمة المسجلة في الربع المماضي، كما يوضح الجدول (14) والشكل (35).



الشكل (35)
**مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك،
(2021 - 2020)**



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقارير أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألفت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الثالث من عام 2021، حيث ارتفعت مستويات الناتج في القطاعات النفطية بشكل ملحوظ. ويعزى ذلك في الأساس إلى استمرار التعافي النسبي في أداء الاقتصاد العالمي، وما صاحبه من انتعاش في مستويات الطلب على النفط، بسبب تخفيف القيود وإجراءات الإغلاق المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) تزامناً مع تسارع حملات التطعيم. وشكل التزام دول أوابك+ باتفاق خفض الإنتاج والذي كان له دوراً كبيراً في استرداد الخسائر في أسعار النفط التي ارتفعت إلى أعلى مستوياتها في عدة أعوام، دعماً إضافياً لاقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وبدرجات متقاربة في الإيرادات النفطية التي تعد من أهم مصادر الدخل القومي، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

هذا ويشير تقرير "آفاق الاقتصاد الأقليمي: الشرق الأوسط وأسيا الوسطى" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2021، إلى أن الدول المصدرة للنفط (خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تشهد وتيرة مكثفة لعمليات التطعيم ضد فيروس كورونا المستجد)



ستستفيد من تعافي الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط، حيث يتوقع تحسن النشاط النفطي بنسبة 5.3% في عام 2021 وبنسبة 4.4% في عام 2022، وهو ما يعكس ارتفاع إنتاج النفط في دولة ليبيا والزيادة التدريجية في إمدادات دول أوبك+ بدءاً من شهر أغسطس 2021. كما سيساهم نشر اللقاحات وارتفاع أسعار النفط في دعم الثقة والنشاط في القطاع غير النفطي، الذي يتوقع أن يشهد تحسناً بنسبة 3.9% و3.4% في عامي 2021 و2022 على التوالي. وعلى المدى المتوسط، يتوقع احتواء خسائر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بشكل أكبر في الدول المصدرة للنفط مقارنة بالمجموعات الأخرى.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن السياسات النقدية والحرز المالية التحفيزية التي نفذتها غالبية الدول الأعضاء في منظمة أوباك على صعيد قطاعات الصحة والمالية العامة والقطاع المالي قد حدت من الآثار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد. وساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهدافة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي أدت إلى تحسن نسبي في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية، في الحد من تأثير الأداء الاقتصادي لهذه الدول.

غير أن هناك مخاوف بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء على المدى القريب، تماشياً مع وجود درجة عالية من عدم اليقين تحيط بأفق الاقتصاد العالمي، في ظل مخاطر التطورات المعاكسة، لا سيما تسارع التضخم وعدم إنتهاء جائحة فيروس كورونا المستجد.

ثامناً: الأفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

١- أسعار النفط الخام:

تشير أحدث توقعات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام برنت سيرتفع إلى 81.32 دولار/برميل خلال الربع من عام 2021، كما يتوقع أن يرتفع متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي إلى 78.32 دولار/برميل خلال الربع الرابع من عام 2021.

يدرك أن أسعار النفط الخام الآجلة قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً منذ مطلع عام 2021 وحتى شهر أكتوبر، حيث ارتفعت أسعار التسوية لعقود خام برنت (عبر بورصة إنتركونتيننتال ICE) في ختام جلسات التداول للأسبوع المنتهي في التاسع والعشرون من شهر أكتوبر 2021 بنسبة 62.9% مقارنة بنتها في نهاية عام 2020 لتصل إلى 84.38 دولار/برميل، كما ارتفعت أسعار التسوية لعقود خام



غرب تكساس الأمريكي (عبر بورصة نيويورك التجارية Nymex) بنسبة 72.2% خلال نفس الفترة لتصل إلى 83.57 دولار/برميل. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عجز الإمدادات عن تلبية الطلب القوي الذي تلقى الدعم من تعافي الاقتصادات من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، وعلى الرغم من قرار دول أوبك+ بزيادة الإنتاج بدءاً من شهر أغسطس 2021. حيث تراجعت مخزونات النفط العالمية بشكل ملحوظ، خاصة مع تزايد الطلب على المنتجات النفطية لتوليد الكهرباء في ظل أزمة الطاقة التي تواجهها الاقتصادات الرئيسية والمتمثلة في نقص إمدادات الغاز والفحمر والارتفاع القياسي في أسعارهما. وتشير التوقعات إلى تنامي هذا الطلب خلال فصل الشتاء القادم، مما سيدفع أسعار النفط للوصول إلى مستوى 100 دولار/برميل.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارجها خلال الربع الرابع من عام 2021 بنحو 1.7 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 65.2 مليون ب/ي، وأن تستمر في الارتفاع خلال الربع الأول من عام 2022 إلى نحو 66.1 مليون ب/ي. وبشكل عام، يتوقع ارتفاع إجمالي تلك الإمدادات خلال عام 2021 بنحو 660 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.1% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 63.6 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 210 ألف ب/ي مقارنة بالتوقعات السابقة، ستكون المحركات الرئيسية لهذا النمو بشكل أساسى هي كندا وروسيا والنرويج والبرازيل والصين. ويتوقع استمرار الارتفاع خلال عام 2022 إلى نحو 66.7 مليون برميل/يوم.

ومن جانب آخر، تشير أحدث توقعات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي في المناطق السبع الرئيسية، Haynesville، Eagle，Ford، Bakken، (Anadarko، Appalachia، Permian، Niobrara) في شهر نوفمبر 2021 ليصل إلى 8.219 مليون برميل/يوم، وهو أعلى مستوى مسجل له منذ شهر أبريل 2020.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2021 بنحو 1.5 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو



99.8 مليون ب/ي، مدعوماً بالطلب الموسمي على البتروكيماويات ووقود التدفئة بالإضافة إلى إمكانية التحول من الغاز الطبيعي إلى النفط في قطاع توليد الطاقة. في حين يتوقع انخفاض الطلب العالمي خلال الربع الأول من عام 2022 إلى نحو 97.9 مليون ب/ي. وبشكل عام، يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2021 بنحو 5.8 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 6.4% مقارنة بالعام السابق، وهو مستوى أقل بمقدار 140 ألف برميل/يوم مقارنة بالتوقعات السابقة، ليصل إلى نحو 96.6 مليون برميل/يوم. ويتوقع استمرار الارتفاع خلال عام 2022 إلى نحو 100.8 مليون برميل.

وفي هذا السياق، يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال عام 2021 بحوالي 2.5 مليون ب/ي، أي بنسبة 5.9% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 44.7 مليون ب/ي. وستتحوز دول الأمريكتين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من هذا الارتفاع، وذلك على خلفية انتعاش الطلب على الغازولين والديزل ونواتج التقطير الخفيفة.

كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 3.3 مليون ب/ي، أي بنسبة 6.9%， ليصل إلى نحو 51.9 مليون ب/ي. مدفوعاً بالزيادة المضطردة في الطلب على وقود النقل والوقود الصناعي في ظل تعافي النشاط الاقتصادي خاصة في الصين والهند.

وبشكل عام، لا تزال التوقعات خاضعة لمجموعة من الشكوك، أهمها: التحديات المتعلقة بجائحة فيروس كورونا المستجد وتأثيرها على وقود النقل، وأزمة الطاقة في الاقتصادات الرئيسية، وقضايا التوترات التجارية، والتغيرات الاقتصادية، والتقلبات الجوية غير العادلة، وتأثير التطورات التكنولوجية بما في ذلك الرقمنة والمركبات الكهربائية.





منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروـل (أوابك)